

(11)

تقرير مع المعلومات

الملف الأمني

بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل



إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

تقرير معلومات
(11)

رئيس التحرير
د. محسن صالح

نائب رئيس التحرير
عبد الحميد الكيالي

مدير التحرير
ربيع الدنان

هيئة التحرير

باسم القاسم

صالح الشناط

محمد بركة

محمد جمال

Information Report (11)

The Security File Between the Palestinian Authority & Israel

Prepared By:

Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:

Dr. Mohsen Moh'd Saleh

Deputy Editor:

Abdul-Hameed al-Kayyali

Managing Editor:

Rabie el-Dannan

حقوق الطبع محفوظة

2009 م - 1430 هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978-9953-500-36-2

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية. بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدججة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب: 14-5034، بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

مرّوة غلاييني

طباعة

Golden Vision sarl +961 1 820434

فهرس المحتويات

- المقدمة.....5
- أولاً: التنسيق الأمني خلال فترة رئاسة ياسر عرفات للسلطة:.....6
1. الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقات أوسلو.....6
2. تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتطورها:.....9
- أ. جهاز الأمن الوطني.....11
- ب. جهاز الأمن الوقائي.....12
- ج. جهاز المخابرات العامة.....13
- د. جهاز الاستخبارات العسكرية.....14
- هـ. جهاز الأمن الخاص.....14
- و. القوة 17 أو الأمن الرئاسي.....14
- ز. الدفاع المدني.....15
- ح. الشرطة المدنية.....16
3. التنسيق الأمني في أعقاب مؤتمر شرم الشيخ حول "مكافحة الإرهاب"
في سنة 1996.....16
4. انتفاضة الأقصى.....26
- ثانياً: التنسيق الأمني في فترة رئاسة محمود عباس للسلطة:.....32
1. إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية استجابة لخريطة الطريق.....32
2. الفلتان الأمني وبدايات الانقسام الفلسطيني.....32
3. خطة المنسق الأمني الجنرال كيث دايتون.....37



4. تعزيز التنسيق الأمني في الضفة الغربية في أعقاب سيطرة حماس

40.....على قطاع غزة

55.....خاتمة

57.....الهوامش



المقدمة

يحتل الملف الأمني في أراضي السلطة الفلسطينية أهمية كبيرة لدى السلطة و"إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، راعية اتفاقات أوسلو Oslo Agreements. ومنذ أن تشكلت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1993، تطور هذا الملف ليصبح أحد أهم المعايير التي تبنى عليها أية اتفاقات جديدة، أو يتم بمقتضاها تطبيق المراحل المتبقية من اتفاقات أوسلو. أما على المستوى الداخلي فقد ظل الملف الأمني من أهم الملفات وأكثرها حضوراً على الساحة الفلسطينية منذ تأسيس السلطة وحتى الانقسام الفلسطيني وجولات الحوار الوطني سنة 2009.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع، اختار قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة أن يخصص إصداره الحادي عشر من سلسلة تقارير المعلومات لتناول الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل". ويسلط هذا التقرير الضوء، في القسم الأول، على مسألة التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" خلال فترة رئاسة ياسر عرفات للسلطة، ثم يعرض للترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقات أوسلو، وما رافق ذلك من تشكيل الأجهزة الأمنية وتطورها، مروراً بالتنسيق الأمني في أعقاب مؤتمر شرم الشيخ حول "مكافحة الإرهاب"، وصولاً إلى فترة انتفاضة الأقصى سنة 2000، وما تبع ذلك من تجميد للتنسيق الأمني. أما القسم الثاني من التقرير فيتناول التنسيق الأمني في فترة رئاسة محمود عباس للسلطة، وما صاحب ذلك من إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومحاولات إحياء التنسيق الأمني وفق خريطة الطريق. ثم يعرض لخطة دايتون في أعقاب نتائج الانتخابات التشريعية بدايات سنة 2006، وتعزيز التنسيق الأمني في الضفة الغربية في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة.



أولاً: التنسيق الأمني خلال فترة رئاسة ياسر عرفات للسلطة

1. الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقات أوسلو:

في أعقاب توقيع وثيقة إعلان المبادئ، المعروفة باسم اتفاقات أوسلو، بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" في واشنطن في 13/9/1993، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة. تلا ذلك توقيع اتفاق القاهرة في 4/5/1994، الذي يعد بمثابة الإطار التنفيذي لاتفاقات أوسلو. وتبع ذلك أيضاً توقيع اتفاقيات تنفيذية لوثيقة إعلان المبادئ، تناولت الجوانب الأمنية في العلاقة بين الطرفين، أهمها اتفاقية واشنطن في 28/9/1995، واتفاقية واي ريفر The Wye River Memorandum في 23/10/1998¹.

ولحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، نصت اتفاقات أوسلو على إنشاء قوة شرطة فلسطينية قوية، من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تستمر "إسرائيل" في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وأشارت المادة 8 من وثيقة إعلان المبادئ إلى طبيعة العلاقة في المجال الأمني بين الطرفين، وجاءت تحت عنوان "النظام العام والأمن". وجاءت الترتيبات الأمنية في نصوص اتفاقات أوسلو على الشكل التالي²:

المادة 8

النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة 9

القوانين والأوامر العسكرية:

1. سيخول المجلس بالتشريع، وفقاً للاتفاق الانتقالي، في جميع السلطات المنقولة إليه.



2. سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

المادة 10

لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية

من أجل توفير تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية وفلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، والمنازعات.

المادة 12

الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم. وستضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق على الأشكال للسماح للأشخاص المرشحين من الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967 بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام. وستعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

المادة 13

إعادة تموضع القوات الإسرائيلية

1. بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة 14.



2. عند إعادة موضعة قواتها العسكرية ستسترد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.
3. سيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة 8 أعلاه.

المادة 14

الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

وتناولت اتفاقية القاهرة تنظيم الشرطة الفلسطينية في المادة 3، التي جاءت تحت عنوان "مديرية قوة الشرطة الفلسطينية". وحددت الاتفاقية واجبات ووظائف الشرطة، وهي القيام بوظائف الشرطة العادية، بما في ذلك حفظ الأمن الداخلي والنظام العام، وحماية عامة الناس وممتلكاتهم، والعمل لتوفير شعور بالأمن والاطمئنان، وتبني جميع الإجراءات الضرورية لمنع وقوع الجريمة وفقاً للقانون، وحماية الأماكن العامة والأماكن ذات الأهمية الخاصة. وأشارت الاتفاقية إلى بنية وتكوين الشرطة، حيث تتكون من وحدة متكاملة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، يكون قوامها تسعة آلاف رجل في فروعها كلها، وتتكوّن من أربعة فروع هي: الشرطة المدنية، والأمن العام، والمخابرات، وخدمات الطوارئ والإنقاذ (الدفاع المدني)³.

كما منحت اتفاقية واشنطن الصلاحيات الأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية في المنطقة المسماة "أ"، في حين قيّدت الاتفاقية حق الشرطة في العمل بحرية في المنطقة المسماة "ب"، واشترطت أن يتم ذلك بعد التنسيق مع الجانب الإسرائيلي. وأعدت الاتفاقية تأكيد المهتمات المنوط بجهاز الشرطة القيام بها، والتي نصت عليها اتفاقية القاهرة. وأضافت إليها "منع الأعمال التي قد تترتب عليها مضايقات وإيقاع عقوبات، ومحاربة الإرهاب وأعمال العنف، ومنع التحريض على أعمال العنف،



والقيام بأي مهمات أخرى عادية تقع على عاتق الشرطة“. ووفقاً للاتفاقية تتكون الشرطة من وحدة متكاملة ينضوي تحتها ستة فروع هي: الشرطة المدنية، والأمن العام، والأمن الوقائي، وأمن الرئاسة، والمخابرات، والدفاع المدني⁴.

وسلّطت اتفاقية واي ريفر الضوء على ”مكافحة الإرهاب وأعمال العنف“، واعتبار التنظيمات الفلسطينية المسلحة تنظيمات خارجة عن القانون، ما أدى إلى إلقاء أعباء على السلطة في المجال الأمني، من دون التطرق إلى وسائل فرض الأمن والنظام داخل المجتمع الفلسطيني، أو إلى الحاجات الأمنية الخاصة بالشعب الفلسطيني ذات العلاقة بمنع وقوع الجرائم، وسبل مكافحتها، ومعاينة مرتكبيها⁵.

بعد توقيع اتفاقية واي ريفر، ومن ثم مذكرة شرم الشيخ في 1999/9/4، بلغت نسبة الأراضي الخاضعة للسيطرة الأمنية والمدنية الكاملة للسلطة 18% من مجمل أراضي الضفة والقطاع، وأطلق عليها المناطق ”أ“، في حين شكلت المناطق المسماة ”ب“ 21% من مجمل أراضي الضفة والقطاع، حيث تتمتع السلطة فيها بصلاحيات مدنية فقط، فيما بقيت الصلاحيات الأمنية بيد ”إسرائيل“. وقد بقي الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية المحتلة، 61%، خاضعاً للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية، ضمن المنطقة المسماة ”ج“⁶.

2. تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتطورها:

منذ أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقات أوسلو كانت هناك مخاوف حقيقية من أن يؤدي ذلك إلى صراع بين مؤيدي مسار التسوية السياسية ومعارضيه في الجانب الفلسطيني، وإلى تصاعد التوتر ليؤدي إلى حرب أهلية. فمنذ البداية التزم الموقعون على اتفاقات أوسلو بنبذ ”الإرهاب“ والتخلي عن أي عمل من أعمال العنف، والتعهد بتدارك أي انتهاكات لهذه التعهدات، وبتخاذ إجراءات تأديبية ضد أي مخالف لها، وذلك حسب رسالة ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين Yitzhak Rabin في 1993/9/9. وفي اتفاقية القاهرة الموقعة في 1994/5/4



تعهدت السلطة الفلسطينية بمنع الحملات الدعائية والتحريض ضد "إسرائيل" في المناطق التي تسيطر عليها، كما تعهدت باتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال "الإرهابية" والجرائم والاعتداءات ضد الدولة العبرية⁷.

ولأن اتفاقات الحكم الذاتي مؤقتة ويتبعها فيما بعد الدخول في مفاوضات المرحلة النهائية حول القضايا الجوهرية بات تحقيق أي تقدم مرهوناً برضى الطرف الإسرائيلي، وكرم تنازلاته، وبدا الطرف الفلسطيني تحت رحمة الطرف الآخر، وأصبح مضطراً للاستجابة للضغوط الإسرائيلية لتحقيق أي تقدم في المفاوضات أو أية مكاسب مهما كانت ضئيلة. ولأن الأطراف الفلسطينية المعارضة لاتفاقات أوسلو وعلى رأسها حركة حماس، أعلنت أنها غير معنية بهذه الاتفاقات، واستمرت في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، فإن "إسرائيل" أخذت تهاطل في تنفيذ اتفاقاتها مع السلطة الفلسطينية، ما لم تقم بكبح جماح المعارضة وإيقاف جهودها، وتطور الأمر لدفع السلطة الفلسطينية إلى سحق القوى الفلسطينية المعارضة، وخصوصاً حركة حماس، وضرب بنيتها التحتية ومؤسساتها التعليمية والخيرية والاجتماعية. وسواءً كانت رغبة أم غير رغبة، فإن السلطة الفلسطينية وجدت نفسها تمضي شوطاً بعيداً في محاربة حركة حماس، تحقيقاً لالتزاماتها في العملية السلمية، وتمكيناً لنفسها ونفوذها على الساحة الفلسطينية، وتشجيعاً للطرف الإسرائيلي للمضي في العملية السلمية، وهكذا نجحت "إسرائيل" في وضع حماس والجهاد الإسلامي والمعارضة الفلسطينية كعائق في طريق السلطة الفلسطينية، حتى تصل إلى ما تحسبه أهدافاً وطنية فلسطينية⁸.

وكما ذكر ستيفن بيليتير Stephen C. Pelletiere في دراسة نشرها معهد الدراسات الاستراتيجية في الكلية الحربية للجيش الأمريكي، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز Shimon Peres قررا أن يعهدا لياسر عرفات ومنظمة التحرير بالقيام بدور الشرطي بالوكالة لقمع الانتفاضة وسحق المقاومة⁹.



ولأن "إسرائيل" هي الطرف الذي يفرض شروطه في هذه التسوية، ويدها أوراق اللعبة، فإن السلطة الفلسطينية، إذا لم تصل كفاءة أدائها ضدّ المعارضة للمدى الذي ترغبه "إسرائيل"، ستكون مهددة بتراجع الأخيرة عن التزاماتها، أو بخنق الاقتصاد الفلسطيني بإغلاق الضفة والقطاع، أو بإعادة احتلال أجزاء كانت قد سُلمت للسلطة الفلسطينية. وفي كل الأحوال كان مطلوباً من السلطة الفلسطينية تحقيق العمل بكفاءة، وأن تنجح فيما فشلت الدولة العبرية في تحقيقه طوال 27 سنة سبقت اتفاقات أوسلو¹⁰!!.

ومنذ دخول السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وأريحا ثم استلامها لإدارة مدن وقرى الضفة الغربية، وجانب الأمن الداخلي يأخذ الجانب الحيوي في ميزانية السلطة واهتماماتها. وعملت على إنشاء شرطة قوية تضمن النظام والأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك تماشياً مع ما تضمنه البند الثامن من اتفاقات أوسلو، وجاءت الاتفاقيات المكملة لاتفاقات أوسلو، وخصوصاً اتفاقية القاهرة المعروفة باتفاقية غزة/ أريحا، لتقرر إقامة شرطة فلسطينية حددت بثلاثة آلاف عنصر، وزاد عددها إلى ثلاثين ألفاً، حسب اتفاقية أوسلو الثانية¹¹، ليشكل أعلى نسبة شرطة في العالم مقارنة بعدد السكان¹².

شكلت السلطة الفلسطينية ثمانية أجهزة أمنية هي: الأمن الوطني، والأمن الوقائي، والمخابرات العامة، والاستخبارات العسكرية، والأمن الخاص، والقوة 17، والدفاع المدني، بالإضافة إلى الشرطة المدنية¹³، وبلغ عدد الأجهزة الأمنية الفلسطينية تسعة أجهزة.

أ. جهاز الأمن الوطني:

الأمن الوطني هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الأمن الوطني وتحت قيادة القائد العام، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة، وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.



يتشكل الأمن الوطني من عدة كتائب عسكرية تقوم بمهام الحفاظ على الأمن الوطني من الأخطار الخارجية وحماية الحدود والسيطرة عليها. وتنتشر هذه الكتائب على حدود أراضي السلطة الفلسطينية وفي المناطق العسكرية وعلى حدود محافظات الوطن، وتكون مهمتها الأساسية الدفاع عن الوطن، ومساعدة جهاز الشرطة في حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة حسب مقتضى الحاجة¹⁴.

ب. جهاز الأمن الوقائي:

يوصف جهاز الأمن الوقائي بأنه أكثر الأجهزة الأمنية تنظيماً والأحكام بناءً. وهو مكلف بالأمن الداخلي، أي أمن الأراضي التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية وما ينضوي تحته من حيثيات كالمخابرات والسجون والتحقيق وما يعنيه ذلك من بسط النظام في الشارع الفلسطيني ومتابعة معارضي السلام. ولم تنص اتفاقات أوسلو على تشكيله غير أنه أنشئ بعدها وفقاً لاتفاق بين السلطة و"إسرائيل". ويضم جهاز الأمن الوقائي حوالي خمسة آلاف عضو موزعين بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومعظم عناصره من نشطاء حركة فتح¹⁵.

ويعتقد أن بعض الفرق المتخصصة قد تفرعت من جهاز الأمن الوقائي، كفرقة الموت التي كثيراً ما نفى مسؤولو الجهاز وجودها إلى أن أعلن رشيد أبو شباك عن حلها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005. وكثيراً ما اتهم جهاز الأمن الوقائي بتعذيب نشطاء حركتي حماس والجهد الإسلامي. كما انتقدت منظمات حقوقية محلية ودولية عمل الوقائي في كثير من الأحيان.

وكان محمد دحلان أول رئيس لجهاز الأمن الوقائي في غزة من 1994 إلى 2002، ثم عين مكانه رشيد أبو شباك. كما كان جبريل الرجوب أول رئيس للجهاز بالضفة الغربية قبل أن يحل محله العميد زهير مناصرة سنة 2002¹⁶.



ج. جهاز المخابرات العامة:

جهاز المخابرات العامة هو هيئة أمنية نظامية تتبع رئاسة السلطة الفلسطينية، ويعين رئيس الجهاز بقرار من الرئيس وهو بدرجة وزير، ومدة تعيينه ثلاث سنوات ويجوز تمديدھا لمدة سنة فقط¹⁷. تؤدي هذه الهيئة وظائفھا وتباشر اختصاصاتھا وفقاً لأحكام القانون برئاسة رئيسھا وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملھا وتنظيم شؤونھا كافة. وقد وردت مهام جهاز المخابرات العامة حصراً في القانون، بحيث تتولى المخابرات العامة المهام التالية¹⁸:

1. تعتبر المخابرات الجهة المكلفة رسمياً بممارسة الأنشطة والمهام الأمنية خارج الحدود الجغرافية لفلسطين.
2. تمارس المخابرات مهام أمنية محددة داخل الحدود الجغرافية لدولة فلسطين لاستكمال الإجراءات والنشاطات التي بدأت بها خارج الحدود.
3. اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرض أمن وسلامة فلسطين للخطر واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبيھا وفقاً لأحكام القانون.
4. الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنھا المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب أو أية أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقلاله ومقدراته.
5. التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة أية أعمال تهدد السلم والأمن المشترك أو أي من مجالات الأمن الخارجي، شريطة المعاملة بالمثل.

ويقدر عدد عناصر المخابرات العامة بنحو 2,500 شخص يغلب عليهم الانتماء الفتحاوي. وقد أسسته أواخر الستينيات مجموعة من قادة فتح من بينها صلاح خلف (أبو إياد) وهائل عبد الحميد (أبو الهول). وقد أطلق عليه اسم جهاز المخابرات العامة



قبل إقامة السلطة بقرار من الرئيس عرفات على إثر توحيد جهازي الأمن الموحد والأمن المركزي. وكان يرأسه اللواء أمين الهندي منذ قيام السلطة الفلسطينية إلى أنه عزل في نيسان/ أبريل 2005¹⁹.

د. جهاز الاستخبارات العسكرية:

وهي وحدة عسكرية مكلفة بجمع المعلومات عن "العدو الخارجي" كما تهتم بالأمن الداخلي، وتشرف أيضاً على الشرطة العسكرية التي تحولت في مرحلة لاحقة إلى حرس رمزي لرئيس السلطة²⁰. كما يستجوب جهاز الاستخبارات المعتقلين من المعارضة، ويراقب تحركات حركتي حماس والجهاد الإسلامي بشكل أساسي، في محاولة للحد من التهديد السياسي الذين يشكلانه على السلطة وحركة فتح، كما يشير بعض الخبراء²¹.

هـ. جهاز الأمن الخاص:

أسس جهاز الأمن الخاص في كانون الثاني/يناير 1995، برئاسة الجنرال أبو يوسف الوحيددي؛ وكان الجهاز يخضع لسلطة ياسر عرفات المباشرة، وكانت وظيفته متابعة القوى والفصائل الفلسطينية المعارضة خارج أراضي السلطة الفلسطينية، وجمع المعلومات عنها. كما يراقب جهاز الأمن الخاص تحركات المسؤولين في السلطة، ويزود عرفات بأي أعمال "مشبوهة وغير شرعية"²².

و. القوة 17 أو الأمن الرئاسي:

تأسس الجهاز الأمني المسمى "القوة 17" بداية السبعينيات لحماية الرئيس ياسر عرفات وغيره من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية.

وهنالك عدة آراء حول سبب تسمية الجهاز بـ "القوة 17": إذ يرجعه البعض إلى إن إحدى الوحدات العسكرية الفلسطينية التي شاركت في معارك أيلول/ سبتمبر 1970 بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين لم يبق من عناصرها البالغين 169



مقاتلاً سوى 17 شخصاً وقد توجهوا إلى لبنان وأقاموا في حارة الناعمة، وسماهم الرئيس عرفات في إحدى مذكراته القوة الـ 17. وفي بداية عام 1972 صار مكتب هذه المجموعة في حي الفاكهاني بالطريق الجديدة في بيروت وأصبح يعرف باسم الـ 17. والبعض يرجعه إلى رمزية الرقم 17 الذي يشير في ذاكرة الفدائيين إلى السبعة عشر فلسطينياً الذين سقطوا في 1968/3/21 في معركة الكرامة ذات القيمة الرمزية في تاريخ المعارك الفلسطينية الفدائية.

وقد جمعت القوة 17 في فترات سابقة بين العمل المخبراتي وبين النشاط العسكري من خلال عمليات فدائية داخل "إسرائيل". وتعد القوة 17 من أكثر الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجهيزاً وتدريباً، وتلقى القوة دعماً من مصر والأردن حيث تلقى بعض عناصرها تدريباً وتسليحاً من البلدين²³.

وتنقسم القوة 17، التي تضم حوالي ثلاثة آلاف ضابط، إلى قسمين: وحدة استخبارات، والتي تجمع المعلومات عن المعارضة الفلسطينية، والتهديدات المحلية؛ والحرس الرئاسي، الذي يؤمن حماية رئيس السلطة الفلسطينية²⁴.

ز. الدفاع المدني:

أنشأ الدفاع المدني بعد توقيع اتفاقية القاهرة في 1994/5/4، وجهاز الدفاع المدني هو الإطار المركب من رجال الإطفاء وخدمات الإنقاذ وينسق بينهم وبين الخدمات المدنية الأخرى في حالة الطوارئ، وفي الأيام العادية ينفذ الإطار خطة واسعة لتأهيل السكان المدنيين في مواضيع الإسعاف الأولي والإنقاذ²⁵.

ويتمثل الهدف الأساسي للدفاع المدني في وقاية المدنيين وممتلكاتهم وتأمين المواصلات بأنواعها، وضمان سير العمل بانتظام في المرافق العامة وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات العامة والخاصة، سواء من أخطار الغارات الجوية وغيرها من الأعمال الحربية، أو من أخطار الكوارث الطبيعية والحرائق والانهيارات والغرق والأخطار الأخرى، وبالتالي إنفاذ حماية الحياة والممتلكات²⁶.



ح. الشرطة المدنية:

الشرطة المدنية هي أحد مكونات الأمن الداخلي الفلسطيني، وكلف الرئيس عرفات عام 1994 غازي الجبالي بتأسيس الشرطة الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو. وينقسم هذا الجهاز إلى عدة مديريات: مديرية شرطة المرور، ومديرية المباحث الجنائية، ومديرية مكافحة المخدرات، وشرطة مكافحة الشغب (قوات التدخل)²⁷.

وتعمل الشرط المدنية على الحفاظ على القانون، وخدمة الشعب، وحماية المجتمع، والسهر على حفظ الأمن، والنظام العام، والآداب العامة²⁸. ويعمل في هذا الجهاز أكثر من عشرة آلاف عنصر، ينتشرون في قطاع غزة، وفي 25 قرية مصنفة "ب" في الضفة الغربية؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أن المناطق المصنفة "ب" لا يسمح فيها لعناصر الأمن الفلسطيني بحمل الأسلحة النارية²⁹.

3. التنسيق الأمني في أعقاب مؤتمر شرم الشيخ حول "مكافحة الإرهاب" في سنة 1996:

زاد توقيع اتفاقيات أوسلو، وبدء مشروع الحكم الذاتي من صعوبة عمليات المقاومة الفلسطينية بشكل عام، فقد غدت فصائل المقاومة تتعرض لضغط فلسطيني وإسرائيلي مشترك؛ ونتج عن ذلك احتكاكات وصدامات مؤسفة، فمع كل عملية جهادية ضد الاحتلال كانت السلطة الفلسطينية تقوم بحملة اعتقالات واسعة في صفوف حماس والجهاد الإسلامي وفصائل المعارضة، ومنذ أيار/ مايو 1994 وحتى آب/ أغسطس 1995 شنت السلطة 12 حملة اعتقال شملت أكثر من ألف فلسطيني. وفي قطاع غزة الذي لا تتجاوز مساحته 360 كلم² كان للسلطة 24 مركز توقيف واعتقال، وهناك 32 حاجزاً عسكرياً. وداهمت السلطة خلال شهر واحد فقط (19/4-19/5/1995) حوالي 57 مسجداً 138 مرة³⁰.

وكان من أكثر الحوادث المؤسفة دموية ما يعرف بـ"مجزرة الجمعة الأسود"، التي ارتكبتها شرطة الحكم الذاتي في 18/11/1994 ضد المصلين، الذين كانوا ينوون الخروج



بمسيرة سلمية بعد صلاة الجمعة من مسجد فلسطين في غزة باتجاه منزل الشهيد هشام حمد، مما أدى لاستشهاد 13 مصلياً، وجرح أكثر من مائتين آخرين. واتهمت حماس السلطة بتدبير المذبحة، وحملت المسؤولية، واتهمتها بأنها تسعى "لإرضاء إسرائيل" والإثبات لها أنها تستطيع وبجدارة قمع المعارضة الفلسطينية، وبصورة لا تقدر عليها "إسرائيل"³¹.

وقد زادت حدة التوتر بين السلطة وحركة حماس عندما قامت باعتقال عدد من قيادات الحركة في قطاع غزة في أواخر حزيران/ يونيو 1995، بينهم محمود الزهار وأحمد بحر وأحمد نمر، وخضعوا للتعذيب والإهانة، وحلقت لحاهم التي تعد رمز التزامهم الإسلامي مما أثار غضباً واسعاً في الساحة الفلسطينية³²، غير أن أشد حملات الاعتقال قُدمت في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 1996، بعد سلسلة العمليات التي هزت "إسرائيل"، عقب اغتيال القائد في كتائب القسام الشهيد يحيى عياش (الذي كان مهندساً لعمليات أدت لقتل حوالي سبعين إسرائيلياً وجرح 340 آخرين)³³، وقد طالت الاعتقالات أكثر من ألف من نشطاء حماس والجهاد الإسلامي. كما استهدفت البنية التحتية للحركتين، فأغلقت المدارس والجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ورعاية الأيتام التي يديرها أنصار حماس والجهاد الإسلامي، وقد أشاد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أمنون ليبكين شاحاك Amnon Lipkin-Shahak ورئيس جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (شين بيت) Shin Bet عامي إيلون Ami Ayalon بالتحرك "المنهجي" الذي يقوم به ياسر عرفات ضد حماس³⁴.

كان اغتيال المهندس يحيى عياش في 1996/1/5 على يد "إسرائيل" بمثابة الفتيل الذي فجر الصراع بين حماس و"إسرائيل" من جهة وبين حماس والسلطة الفلسطينية، التي حاولت تدارك نتائج هذا الاغتيال، حفاظاً على وجودها، وخوفاً من رد فعل "إسرائيل" التي تعرضت إلى سلسلة من الهجمات نفذتها حماس ضد تجمعات وأهداف إسرائيلية، رداً على اغتيال عياش³⁵.



وتجدر الإشارة إلى ما يعرف بـ”مداولات وتوصيات لجنة الطوارئ المشتركة“ التي شكلها ياسر عرفات لتقديم توصياتها ورؤيتها لكيفية مكافحة حماس، والتي رفعت تقريرها إلى عرفات في آذار/ مارس 1996، ونشرته مجلة السبيل الأردنية في 1996/4/23، ومجلة الأسبوع العربي في 1996/5/6، واعترفت بمحدودية معرفة الجهات الأمنية التابعة للسلطة بحماس. وتضمنت توصياتها ثلاثة محاور³⁶:

أولاً: تصفية البنية العسكرية لحماس (كتائب القسام) واستمرار الطوق الأمني الإسرائيلي حتى انتهاء الانتخابات الإسرائيلية (في نهاية أيار/ مايو 1996)، والتعاون الأمني مع الإسرائيليين، والتصفية الجسدية لعدد من قادة كتائب القسام على فترات متباعدة، وإظهارها على أنها تجاوزات فردية أو اختراقات إسرائيلية يعاقب المتورطون فيها، والسعي لاختراق التنظيم السري للقسام، ورصد ومراقبة أساليب العمل والتجنيد والتنقل، وغيرها.

ثانياً: تفكيك القدرة السياسية لحركة حماس بإظهار تعدد الرؤى الدينية حول المسار السياسي للقضية، وإظهار تناقضات في الخطاب السياسي بين قادة حماس أنفسهم، واتهام حماس بالمثالية الحاملة والتركيز في الاستقطاب على شخصيات حماس ”المعتدلين منهم ممن يتمتعون بمحدودية النظرة، متوسطي الذكاء، المندفعين، ممن تسهل قيادتهم، وهذا يتطلب تركيز الحوار مع أمثال هؤلاء، وليس مع أصحاب الرؤى الإستراتيجية في صفوف الحمساويين“، وتدعيم مكانة المعتدلين منهم بتسليمهم المنابر والمؤسسات الجماهيرية بدلاً من الكوادر الملتزمة بالخط الآخر، والتضييق على آليات اتخاذ القرار لدى حماس.

ثالثاً: إرباك وجود حماس في الخارج وهز توازنه وخصوصاً في الأردن.

وبالرغم من أن السلطة الفلسطينية أنكرت نسبة هذه الوثيقة إليها، إلا أن الأوساط المؤيدة لحماس أكدت ذلك. كما أن القراءة المتأنية للوثيقة تدفع إلى الميل بأنها بالفعل من صياغة إحدى اللجان الأمنية في السلطة، خصوصاً لمن يطلع على خلفياتها السابقة وأدائها³⁷.



وعندما ردت حماس على اغتيال عياش عبر سلسلة من الهجمات في العمق الإسرائيلي، سارعت قوى إقليمية ودولية في 1996/3/13 إلى عقد مؤتمر في مدينة شرم الشيخ المصرية بهدف مكافحة الإرهاب". وانعقد المؤتمر عربياً تحت شعار "مؤتمر صناع السلام"، وأمريكياً وإسرائيلياً تحت شعار "مؤتمر مكافحة الإرهاب"، وأقر المؤتمر، الذي حضره الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت بيل كلينتون Bill Clinton، ما يسمى بحق "إسرائيل" في الدفاع عن النفس والتنديد بكل "أشكال وأعمال الإرهاب"³⁸. وشارك في المؤتمر رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، والرئيس المصري حسني مبارك، والعاقل الأردني الراحل الملك حسين، والأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان Kofi Annan، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز³⁹. وفي ختام المؤتمر أكد المشاركون على⁴⁰:

- دعمهم الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط.
- عزمهم على تعزيز الأمن والاستقرار ومنع أعداء السلام من تحقيق هدفهم الأول وهو تدمير الفرص الحقيقية للسلام في الشرق الأوسط.
- إدانتهم الشديدة لكل أعمال الإرهاب بكل أشكالها النكراء أياً كانت دوافعها وأياً كان مرتكبوها.
- دعم تنسيق الجهود من أجل وقف أعمال الإرهاب على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية.
- بذل أقصى الجهد لتحديد مصادر تمويل هذه الجماعات والتعاون في وقف ضحها.

وفي أعقاب مؤتمر شرم الشيخ حاولت السلطة الفلسطينية توجيه ضربة قاسية لحماس، حيث قامت أجهزة الأمن الفلسطينية باعتقال قيادات الحركة، وأكثر من ألفي شخص من نشطائها⁴¹. وتوفي عدة أشخاص تحت التعذيب في سجون السلطة، منهم محمود اجميل في 1996/7/31 وهو محسوب على حركة فتح نفسها، وأدى استشهاده إلى موجة سخط عارمة. وفي اليوم التالي حدثت تظاهرات في مدينة طولكرم إثر ورود



أبناء عن الحالة الصحية المتدهورة للعشرات من معتقلي حماس المضربين عن الطعام، حيث قام المتظاهرون باقتحام السجن وتحرير العشرات من المعتقلين، وقد واجهت شرطة الحكم الذاتي المتظاهرين، وقتلت إبراهيم الحدايدة المحسوب على حماس، وجرح العديدين.

وأشار تقرير مشترك للمجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان (الريب) The Palestinian Human Rights Monitoring Group، ومركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) The Israeli Information Center For Human Rights In The Occupied Territories (B'Tselem)، إلى أن السلطة الفلسطينية، ونتيجة ضغط "إسرائيل" عليها، قامت بحملات اعتقال تعسفية واسعة وخصوصاً عقب العمليات الفدائية في شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1996، حيث اعتقلت حوالي 1,200 شخص على أساس انتماءاتهم السياسية، وبدون وجود أدلة تثبت تورطهم بأعمال هجومية مسلحة، هذا واعتقلت "إسرائيل" في نفس الفترة المئات من الفلسطينيين المقيمين في المناطق المصنفة "ب"، حيث يتعرض السكان المقيمين في حدود هذه المناطق للاعتقال وبشكل تعسفي من قبل السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" معاً. وذكر التقرير أن المعتقلين الفلسطينيين عادة ما يتعرضون إلى التعذيب، بدون وجود علاقة نسبية بين ما قاموا به ودرجة التعذيب التي تعرضوا لها⁴².

كما احتجزت أجهزة الأمن الفلسطينية على نحو غير قانوني أفراداً من عائلات المطلوبين كرهائن، وكوسيلة ضغط على عائلات المطلوبين أيضاً، حتى يسلم هؤلاء المطلوبون أنفسهم لتلك الأجهزة. ووصل التقرير إلى نتيجة مفادها أن التعذيب منتشر على نطاق واسع، وتستعمله بعض أجهزة الأمن المختلفة، فالسلطة في أعلى مستوياتها مع رؤساء أجهزة الأمن الفلسطينية المختلفة متورطون في التعذيب، من باب التقاعس في التحقيق في هذه القضايا، وخصوصاً تلك المدعومة بالوثائق والأدلة.



وأشار التقرير إلى أن تسعة معتقلين (غير المعتقل محمود اجميل، الذي تم ذكره سابقاً) توفوا في أثناء التحقيق معهم لأسباب متعددة. وأعلنت السلطة عن فتح ملفات تحقيق عقب حالات الوفاة داخل السجون، حيث تم توقيف المسؤولين عن وفاة المعتقل محمود اجميل وإدانتهم، والحكم على اثنين منهم بالسجن الفعلي لمدة 15 سنة وآخر لعشر سنوات⁴³.

وفي تقرير نشرته وكالة قدس برس في 1996/4/8 قال اللواء محمد جهاد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: إن السلطة الفلسطينية تنتهك بصورة مخجلة القوانين الدولية المعترف بها، وإن التعذيب الذي يمارس بحق المعتقلين "لا يطاق" وإن هناك ممارسات حدثت بحق المعتقلين "يندى لها الجبين" مشيراً إلى حدوث عمليات اغتصاب لسجناء سياسيين، إضافة إلى التعذيب بواسطة الشبح والجلد وإطفاء السجائر في أبدان المعتقلين. وفي حديثه لجريدة الشرق الأوسط في 1996/4/14 قال محمد جهاد: إن إجراءات بعض أجهزة السلطة الأمنية ضد حماس "قمعية وغير مبررة"⁴⁴.

وبعد حملة الاعتقالات الضخمة ضد حماس في آذار/مارس 1996 روجت السلطة الفلسطينية اتهامات ضد الحركة بالتخطيط لحرب ضد السلطة واغتيال عرفات، غير أن حماس نفت ذلك، واتهمت الطيب عبد الرحيم بالتخصص في إصدار البيانات المزورة باسم حماس وكتائب القسام وتلفيق الوثائق. وأكدت حماس نهجها القائم على رفض مبدأ الاغتيال السياسي، واستخدام العنف لحسم الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وأكدت أن جهادها موجه ضد الاحتلال الصهيوني، وأن سلطة الحكم الذاتي تمارس لعبة خطيرة بالتصدي للشعب الفلسطيني ومؤسساته وقواه المجاهدة⁴⁵.

واتهم خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في آب/أغسطس 1996، السلطة الفلسطينية بتقديم مصالح العدو ومطالبه على مصالح الشعب الفلسطيني ووحدته الوطنية وتماسك نسيجه الاجتماعي، ورأى مشعل أن مستقبل العلاقة بين حماس والسلطة، بل بين الشعب الفلسطيني والسلطة "مستقبل غير



مطمئن؛ لأن السلطة قدرته لحساب علاقتها مع العدو، وأخضعته للمزاج الصهيوني وأولوياته⁴⁶.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي ايه) Central Intelligence Agency C.I.A دخلت على خط التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، منذ سنة 1996، عندما قابل جورج تينيت George Tenet، نائب مدير الوكالة آنذاك، نظراءه الفلسطينيين. بعد ذلك زادت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من معوناتهما العلنية لمساعدة الفلسطينيين في تطوير مستوى عملياتهم الأمنية⁴⁷.

ودخلت وكالة ال"سي آي ايه" كوسيط مباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين مع مطلع عام 1997، بعد أن أوقف ياسر عرفات التنسيق الأمني مع "إسرائيل" مؤقتاً احتجاجاً على توسيع مستوطنة شرق مدينة القدس. وحينها طلبت "إسرائيل" من الوكالة التدخل كطرف وسيط بينها وبين الفلسطينيين بتمرير المعلومات الأمنية من الإسرائيليين حيال نشاطات الجماعات المسلحة إلى المسؤولين الفلسطينيين. وأخذ دور ال"سي آي ايه" طابعه الرسمي في اتفاقية واي بلانتيشن The Wye Plantation Memorandum التي وقعت في تشرين الأول/ أكتوبر 1998، حيث حددت تلك الاتفاقية دور "سي آي ايه" في الانضمام إلى إطار ثلاثي، وضع لاجتثاث الخلايا العسكرية الفلسطينية والسيطرة على عمليات تهريب الأسلحة وجمع المعلومات حول المشتبه فيهم. وظل مسؤولو الوكالة يترأسون المحادثات بين نظرائهم الإسرائيليين والفلسطينيين، ويساعدون أحياناً في حل الخلافات المتعلقة بالتنسيق الأمني بينهم. وزار تينيت، المنطقة عشر مرات على الأقل لإقناع الطرفين بتحسين عمليات التنسيق بينهما، وحث الفلسطينيين على ضرب الناشطين الفلسطينيين بشدة⁴⁸.

لقد عانت المعارضة الفلسطينية بشكل عام وحركة حماس بشكل خاص من الحملات الأمنية الفلسطينية من سنة 1996 حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/



سبتمبر 2000. فقد أشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن السلطة الفلسطينية اعتقلت في سنة 1997 عدداً من السياسيين ونشطاء حقوق وغيرهم من المواطنين، على خلفية انتقادهم لأداء السلطة أو لممارسات الأجهزة الأمنية، وذكر أن السلطة استمرت في اعتقال نحو 50 معتقلاً، غالبيتهم من حماس، لأكثر من 25 شهراً دون عرضهم على قاض، وأشار المركز إلى أن الغالبية العظمى من هؤلاء كان قد تم اعتقالهم على خلفية ميولهم أو انتمائهم لحركات تعارض "إسرائيل"، تحت ضغوط ومحاولات ابتزاز من الولايات المتحدة و"إسرائيل". وذكر المركز أن خمسة أشخاص توفوا خلال 1997 وهم رهن الاعتقال. كما أغلقت السلطة الفلسطينية أكثر من عشرين مقراً لمؤسسات إسلامية مرخصة قانونياً، وقد تم تنفيذ أوامر الإغلاق لمعظم هذه المؤسسات في 1997/9/25، واعتقل خلال هذه الحملة العشرات من النشطاء الفلسطينيين؛ معظمهم من حماس⁴⁹.

ومن أبرز عمليات التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في سنة 1997، اعتقال خلية صورييف، والتي عُدت من أبرز خلايا كتائب القسام في الضفة الغربية، حيث شكلت عملياتها النوعية جدلاً واسعاً في صفوف أجهزة المخابرات الإسرائيلية، ولغزاً محيراً لقوة عملياتها ونوعيتها المحكمة عسكرياً وأمنياً، حيث قامت بالعديد من العمليات؛ من أبرزها تفجير مقهى أبروبو في تل أبيب، وعملية خطف الجندي شارون أدري Sharon Adri، وقتله، ودفن جثته. وقد قام جبريل الرجوب، مدير جهاز الأمن الوقائي في الضفة، بالاجتماع مع عائلة الجندي وطمأنتهم بقوله: "لو كان الجندي بحوزة أي تنظيم فلسطيني لكنت أعلم بذلك"⁵⁰.

وبعدما اكتشفت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية هوية خلية صورييف، وخلال لقائه مع رئيس الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Shabak، ومسؤولين في "سي آي ايه"، وعد ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية، بملاحقة أفراد الخلية، بعد أن تسلم أسماءهم من الشاباك.



وخلال أسبوع اعتقلت السلطة عضوا الخلية عبد الرحمن غنيمات وجمال الهور، بينما بقي إبراهيم غنيمات هارباً، وتمت مساوئتهما بالكشف عن مكان جثة الجندي أدري وعن أمور أخرى، مقابل الإفراج عنهما، وعدم هدم منازل أفراد الخلية وفك الحصار عن قرية صوريف من قبل سلطات الاحتلال، ووقف التنكيل بأهلها⁵¹. وسلمت السلطة خريطة لمكان دفن أدري والمعلومات الأخرى إلى أجهزة الأمن الإسرائيلية، التي أخرجت الجثة، ولكن تم هدم المنازل واستمرار الحصار والعقوبات على صوريف. وبعد عدة أشهر قرر الأمن الوقائي الفلسطيني نقل غنيمات والهور من سجن الخليل، إلى سجن جنيد في نابلس، رغم مخاطر اعتراضهما من قبل قوات الاحتلال واعتقالهما، وهو ما حدث بالفعل، حيث نصب الجيش الإسرائيلي كميناً للسيارة التي نقلتهما قرب قرية حوارة، حيث تم اعتقال غنيمات والهور⁵².

واستمرت أجهزة الأمن الفلسطينية خلال العام 1998 في اعتقال المواطنين لأسباب سياسية. وأشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى تعرض أكثر من 400 مواطناً من قطاع غزة للاعتقال، وذكر في تقرير له أن معظم عمليات الاعتقال كانت غير قانونية، وأن نحو 90 معتقلاً يجري اعتقال بعضهم منذ آذار/ مارس 1996 دون أن يقدموا للمحاكمة. وجاء في التقرير أنه خلال العام سُجلت حالات وفاة لمعتقلين في سجون الضفة⁵³.

وقد اتخذت الاعتقالات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية منحى جديداً في أعقاب التوقيع على اتفاقية واي ريفر في 1998/10/23، حيث فرضت الأجهزة الأمنية الإقامة الجبرية على الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحركة حماس، في 1998/10/30 ورفعتها في 1998/12/23⁵⁴.

ومن أهم عمليات الاعتقال التي نفذتها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة في سنة 1998، كانت حملة اعتقال شملت نحو 200 شخصاً من حماس، في الفترة الممتدة بين 1998/11/2-10/29، وذلك على إثر عملية على مفرق مستوطنات غوش قطيف



بغزة. ومن بين أبرز المعتقلين في سنة 1998: عبد العزيز الرنتيسي، وإبراهيم المقادمة، ونزار ريان، وإسماعيل هنية، ونافذ عزام، وعبد الله الشامي، ومحمود الزهار، وأحمد بحر، وإسماعيل أبو شنب⁵⁵.

وكان اغتيال محي الدين الشريف، أحد قيادات كتائب القسام، في 1998/3/29، في رام الله، من الأحداث البارزة التي أثرت على العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحماس. فقد أعلن مسؤولون فلسطينيون أن تحقيقاتهم دلت على أن الاغتيال كان في إطار تصفيات داخلية في كتائب القسام، واتهمت عضواً في الكتائب هو عادل عوض الله باغتيال الشريف، الأمر الذي رفضته حماس وأعلنت عزمها إجراء تحقيقها الخاص، كما اتهمت الحركة المخابرات الإسرائيلية بتصفية الشريف⁵⁶.

واعتقلت الأجهزة الفلسطينية عماد عوض الله، شقيق عادل، على خلفية اغتيال الشريف، واستطاع عماد الفرار من سجنه في 1998/8/15. واستشهد الأخوين عماد وعادل عوض الله في 1998/9/10، وذكر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن قوة خاصة من جنود الاحتلال الإسرائيلي قامت بتصفية الأخوين.

إلا أن المكتب الإعلامي لكتائب القسام ذكر على موقعه الإلكتروني أن اغتيال الشريف جاء في إطار سلسلة من عمليات الاغتيال والملاحقة والاعتقال التي نفذتها السلطة الفلسطينية ضد مجاهدي حماس وباقي القوى الفلسطينية، وأشار إلى أن ما تلا عملية الاغتيال من تطورات ميدانية، تثبت التنسيق الأمني المحكم بين أمن السلطة والشاباك، من أجل القضاء على الحركة. حيث تم اعتقال عماد عوض الله، وتدمير تهريبه بعد زرع جهاز يحدد مكانه، وملاحقته واغتياله مع شقيقه عادل عوض الله⁵⁷.

وتعرض نحو 300 مواطن من قطاع غزة للاعتقال خلال سنة 1999 على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية⁵⁸، وتم اعتقال ما يزيد عن مائة مواطن في قطاع غزة خلال سنة 2000، لأسباب سياسية، كانت أبرزها الحملة التي شنتها الأجهزة الأمنية



الفلسطينية في 2000/3/4 في مخيم الشاطئ وحي الشجاعية بقطاع غزة، وطالت العشرات من مؤيدي ومناصري حركتي حماس والجهاد الإسلامي. وجاءت الحملة على أثر قيام مجموعة مكونة من خمسة أفراد من كتائب القسام في 2000/3/2 بتنفيذ عملية عسكرية في بلدة الطيبة داخل الأراضي المحتلة عام 1948⁵⁹.

وعلى أثر اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 أوقفت السلطة معظم عمليات الاعتقال بحق المواطنين على خلفية الرأي السياسي، وأفرجت عن معظم المعتقلين السياسيين الموقوفين والمحتجزين لديها بعد قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بقصف مقرات الأمن الفلسطينية في مدينة غزة في 2000/10/12⁶⁰.

4. انتفاضة الأقصى:

كانت زيارة أرييل شارون Ariel Sharon زعيم حزب الليكود Likud الاستفزازية إلى حرم المسجد الأقصى في 2000/9/28 هي الشرارة التي فجرت الانتفاضة، وكان واضحاً أن ثمة تأييداً من رئيس الحكومة الصهيونية إيهود باراك Ehud Barak للزيارة حيث زوده بستمائة جندي لمرافقته، واستنفر ثلاثة آلاف جندي وشرطي في القدس وأحيائها⁶¹.

أفضت انتفاضة الأقصى إلى وضع جديد فيما يخص التزامات السلطة الفلسطينية القاضية بتنفيذ الاعتقالات وجمع الأسلحة ومنع عمليات المقاومة بالتنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي، فقد عقد لقاء أمني بين قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية في 2001/6/15، أكد الفلسطينيون خلاله أنهم ليسوا ملتزمين بإعادة التنسيق الأمني، وليسوا مستعدين لإجراء دوريات مشتركة للجنود الفلسطينيين والإسرائيليين في المناطق "ب". ومسؤوليتهم الأمنية تقتصر على المناطق "أ" الخاضعة بالكامل للسيطرة الفلسطينية "فالتنسيق الأمني الكامل يتم فقط بعد زوال الاحتلال". وقالوا: "تتحمل كامل المسؤولية الأمنية فقط في المناطق المحررة، والتي سيتم تحريرها في المستقبل"⁶².



وقال قائد جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية العقيد جبريل الرجوب، في 2001/6/16 لإذاعة "صوت فلسطين"، إن أجهزة الأمن الفلسطينية لن تعتقل أي فلسطيني إلا إذا خرق قوانين السلطة الأمنية. وحسب هذه القوانين، فإن العمليات التي تنفذ في المناطق المحتلة خلال الانتفاضة، "هي عمليات نضال شرعية، يجيزها منطوق رفض الاحتلال. ولا يمكن أن يعاقب أحد عليها، بل على العكس، فإن تنفيذها مناضلون يستحقون الأوسمة". وأضاف "أن إسرائيل تقلب المنطق التاريخي والإنساني بطروحاتها. فهي اليوم آخر احتلال في الكون، وممارساتها أشنع ممارسات الاحتلال في التاريخ البشري. فكيف تسمح لنفسها بأن تطالبنا بأن نسكت على هذا الاحتلال"⁶³.

وذكر جهاز الشاباك الإسرائيلي في تقرير له حول انتفاضة الأقصى في بند تحت عنوان "مشاركة الأجهزة الأمنية الفلسطينية في أعمال ضد أهداف إسرائيلية" إنه:

خلال عملية السور الواقعي عام 2002 تم الكشف عن تورط الأجهزة الأمنية الفلسطينية في عمليات فدائية ضد إسرائيل، حيث اعترف الكثير من الذين تم اعتقالهم عن تورط جهات مختلفة من أجهزة الأمن ومن بينهم قادة الأجهزة في عمليات فدائية. وظهر تورط الأجهزة الأمنية الفلسطينية من الوثائق التي ضبطت خلال عملية السور الواقعي ومن المواد التي تم جمعها، وأيضاً المبادرة للتخطيط والتوجيه للعمليات⁶⁴.

وأفاد التقرير بأن موقف الأجهزة الأمنية الفلسطينية يتراوح بين عدم إحباط أعمال العنف وبين المبادرة والمشاركة بالعمليات. وعلى الرغم من معرفة الأجهزة لنشاطات المنظمات الفلسطينية، فإنها تقوم بغض الطرف وتجاهل هذه النشاطات وأحياناً تقوم بالتمثيل فقط أمام وسائل الإعلام بأنها تقوم بملاحقة هذه التنظيمات. وأضاف التقرير إلى أن الأجهزة الفلسطينية متورطة "بأعمال معادية لإسرائيل وبصورة خطيرة جداً، وذلك بمبادراتها وتخطيطها للعمليات وتوجيه وتمويل وتسليح منفيدي تلك العمليات"⁶⁵.



أدت انتفاضة الأقصى تلقائياً إلى وقف التنسيق الأمني بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، حيث أدت إلى خسائر بشرية واقتصادية ينعدم معها إجراء أي تنسيق أمني من قبل الفلسطينيين.

وفي 2002/6/24 ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش George Bush خطاباً شاملاً عن الوضع في الشرق الأوسط، تحدث فيه عن رؤيته لدولتين تعيشان في سلام وأمن هما دولتا فلسطين و"إسرائيل"، وحدد فيه ملامح فكرة مشروع خريطة الطريق⁶⁶. وقد تبنت المشروع اللجنة الرباعية الدولية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا ومنظمة الأمم المتحدة⁶⁷.

وكان الإعلان عن النص الرسمي لخريطة الطريق في 2003/4/30 ونشرته وزارة الخارجية الأمريكية. وتُحدّد خريطة الطريق خطوات يجب على الطرفين اتخاذها للتوصل إلى تسوية، والجدول الزمني لاتخاذها تحت رعاية الرباعية الدولية. وفيما يلي الجانب الأمني ما بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" الذي تناولته الخطة الأمريكية⁶⁸:

المرحلة الأولى: وقف الإرهاب والعنف، تطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية - من الآن [2003/4/30]، تاريخ الإعلان عن خريطة الطريق] وحتى أيار/ مايو 2003

في المرحلة الأولى، يلتزم الفلسطينيون على الفور بوقف العنف بشكل غير مشروط وفقاً للخطوات المفصلة فيما يلي؛ ويجب أن ترافق مثل هذه العملية خطوات داعمة من جانب إسرائيل. ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون تعاونهم الأمني، بناء على خطة تينيت لوقف العنف والإرهاب والتحرير، بواسطة أجهزة أمنية فلسطينية فعّالة أعيدت هيكلتها. ويبدأ الفلسطينيون بإجراء إصلاحات سياسية شاملة تمهيداً لقيام دولة، بما في ذلك صياغة الدستور الفلسطيني وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة ومفتوحة على أساس تلك الخطوات. وتتخذ إسرائيل جميع الخطوات



اللازمة للمساعدة في إعادة تطبيع الحياة الفلسطينية. وتنسحب إسرائيل من مناطق فلسطينية احتلتها اعتباراً من 28 من أيلول/ سبتمبر 2000 حيث تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه في ذلك الوقت، مع تقدم في مجالي الأداء الأمني والتعاون. ويُجَمَد إسرائيل كذلك أي نشاط استيطاني تماشياً مع تقرير ميتشل Mitchell Report.

الأمن

• يعلن الفلسطينيون بشكل واضح عن وضع حد للعنف وللإرهاب، ويبدلون جهوداً ملحوظة على الأرض لاعتقال وعرقلة عمل ولجم أفراد أو جماعات ترتكب هجمات عنيفة أو تُخطط لارتكابها ضد إسرائيليين في أي مكان.

• يبدأ جهاز الأمن الفلسطيني بعد إعادة هيكلته وإعادة تركيز عمله بعمليات مستمرة ومُحدّدة الأهداف وفعالة بهدف مواجهة جميع العناصر الضالعة في الإرهاب، والقضاء على القدرات والبنى التحتية الإرهابية. ويشمل هذا النشاط مصادرة أسلحة غير مرخصة وتعزيز سلطة الأمن الخالية من أي علاقة بالإرهاب والفساد.

• لا تقوم حكومة إسرائيل بأي أعمال لزعزعة الثقة بما في ذلك عمليات طرد وهجمات على مدنيين؛ مصادرة و/أو هدم منازل وممتلكات فلسطينية كإجراء عقابي أو كإجراء يستهدف تسهيل أعمال بناء إسرائيلية، وهدم مؤسسات وبنية تحتية فلسطينية، وغيرها من الإجراءات التي حُدّدت في خطة عمل تينيت.

• اعتماداً على الآليات القائمة والوسائل المتوفرة على أرض الواقع، يبدأ ممثلو الرباعية الدولية نشاطات مراقبة وتشاور غير رسمية مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وسبل تفعيلها.



• تطبيق ما أتفق عليه في الماضي بالنسبة لقيام الولايات المتحدة بإعادة البناء والتأهيل واستئناف خطة التعاون الأمني. بمشاركة هيئة مراقبة خارجية (الولايات المتحدة - مصر - الأردن). وتأييد الرباعية الدولية للمساعي للتوصل إلى وقف إطلاق نار دائم وشامل.

• دمج جميع المنظمات الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تخضع لوزير داخلية مُحوّل الصلاحيات اللازمة.

• استئناف التعاون الأمني وغيره من المهام التي حُددت في خطة عمل تبنيت تدريجياً بين قوات الأمن الفلسطينية التي أعيدت هيكلتها وتدريبها ونظرائها من جيش الدفاع الإسرائيلي، بما في ذلك عقد اجتماعات على مستوى المسؤولين الكبار بشكل منتظم وبمشاركة مسؤولين أمنيين من الولايات المتحدة.

• تُوقف الدول العربية التمويل العام والخاصّ وجميع أشكال الدعم الأخرى لجماعات تؤيد وتمارس العنف والإرهاب.

• تنقل جميع الجهات المانحة التي تدعم الفلسطينيين الأموال بواسطة حساب الخزانة الوحيد التابع لوزارة المالية الفلسطينية.

• لدى تحقيق تقدم في الأداء الأمني الشامل، ينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي تدريجياً من مناطق تمّ احتلالها منذ الـ 28 من أيلول/ سبتمبر 2000 ويعود الطرفان إلى الوضع الذي كان قائماً قبل الـ 28 من أيلول/ سبتمبر 2000. وتنتشر قوات الأمن الفلسطينية مجدداً في مناطق يخليها جيش الدفاع الإسرائيلي.

المرحلة الثانية: مرحلة انتقالية - حزيران/ يونيو 2003 - كانون الأول/ ديسمبر 2003

تتركز الجهود في المرحلة الثانية على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة ورموز سيادة تعتمد على دستور جديد كمحطة على الطريق



لتسوية الوضع الدائم. وتشمل أهداف هذه المرحلة الأداء الأمني الشامل والمستمر والتعاون الأمني الفعال، ومواصلة تطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات، ومواصلة العمل على تحقيق الأهداف التي حُدِّدت في المرحلة الأولى، وإقرار دستور ديمقراطي فلسطيني، واستحداث منصب رئيس وزراء رسمياً، بالإضافة إلى تعزيز الإصلاح السياسي وإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

المرحلة الثالثة: اتفاق على الوضع الدائم وإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني – 2004-2005

يتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة بناء على إجماع لدى أعضاء الرباعية الدولية وسيأخذ بالحسبان عمليات كلا الطرفين ومراقبة الرباعية الدولية. وتشمل أهداف المرحلة الثالثة تعزيز الإصلاح وتدعيم المؤسسات الفلسطينية وأداء أمني فلسطيني مستمرّ وفعال، بالإضافة إلى مفاوضات إسرائيلية فلسطينية تستهدف التوصل إلى اتفاق على الوضع الدائم في 2005.

اشترطت خريطة الطريق على الجانب الفلسطيني ضرورة إحداث تغيير في القيادة الفلسطينية، واستحداث منصب رئيس الوزراء؛ يكون الجهة المسؤولة عن الأجهزة الأمنية؛ لكي يتمكن من تنفيذ الالتزامات الأمنية المطلوبة من السلطة بموجب الخريطة ذاتها⁶⁹. واستجابة لما نصت عليه خريطة الطريق فقد قامت السلطة الفلسطينية باستحداث منصب رئيس الوزراء الذي تولاه محمود عباس في 2003/3/19 أولاً، ومن ثم تلاه أحمد قريع⁷⁰.

ثانياً: التنسيق الأمني في فترة رئاسة محمود عباس للسلطة

1. إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية استجابة لخريطة الطريق؛

بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في 11/11/2004⁷¹، انتخب فلسطينيو الضفة والقطاع محمود عباس في 9/1/2005 رئيساً للسلطة الفلسطينية وأدى عباس اليمين الدستورية رئيساً منتخباً للسلطة الفلسطينية في 15/1/2005، وطالب "إسرائيل" بالبدء فوراً بتطبيق خريطة الطريق وبشكل متواز⁷².

استجاب عباس لما نصت عليه خريطة الطريق بشأن دمج الأجهزة الأمنية، فقام بدمج الأجهزة الأمنية بثلاثة أجهزة فقط، هي جهاز الأمن الداخلي، ويضم الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني (وتتبع وزارة الداخلية)، والمخابرات العامة، وقوات الأمن الوطني (وتتبع الرئاسة)⁷³.

وعلى الخلفية نفسها، جرى الاتفاق في آذار/ مارس 2005 بين الرئيس عباس وإدارة بوش وحكومة شارون، على تشكيل فريق التنسيق الأمني الأمريكي؛ مهمته تدريب وتجهيز قوات الأمن الفلسطينية، والإشراف على عملية التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة⁷⁴.

كما شرع محمود عباس بتنفيذ البنود الأمنية لحطة خريطة الطريق، فأبرم اتفاق القاهرة مع فصائل المقاومة في آذار/ مارس 2005، توصل خلاله إلى إعلان تهدئة فلسطينية من جانب واحد⁷⁵.

2. الضلتان الأمني وبدايات الانقسام الفلسطيني؛

منذ أن أعلنت رسمياً نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير 2006 بدأت مؤشرات الصراع على خلفية الانتخابات بين حركتي فتح وحماس، حيث وقع الاشتباك الأول بين أنصار الحركتين خارج المجلس التشريعي في رام الله في أثناء احتفال أنصار حماس بالفوز⁷⁶.



كما أن جملة التصريحات السياسية التي أعقبت الانتخابات والتي كانت تحمل بذور الشقاق، من خلال إعلان العديد من قادة فتح عدم الاستعداد للمشاركة في حكومة تشكلها حماس، وصولاً إلى الصراع على الصلاحيات بين الرئاسة الفلسطينية وفتح والحكومة الفلسطينية وحماس، كانت تنبئ بتدهور الوضع الداخلي في الضفة وغزة المثقل أصلاً منذ وفاة الرئيس ياسر عرفات بحالة من الفلتان الأمني، نتيجة للصراع بين الأجهزة الأمنية المتعددة والميليشات المسلحة، والتي كانت تغذيها العصبية العائلية والعشائرية خصوصاً في قطاع غزة⁷⁷.

وقد وصل الأمر إلى مستوى التهديد بمواجهة أي إجراء حكومي ممكن أن يصدر في حق أي من موظفي السلطة الفلسطينية والذين كانوا في معظمهم إما من فتح أو أنصارها، كما جاء على لسان النائب عن فتح محمد دحلان⁷⁸.

وبين إصرار حركة فتح على الحفاظ على المكتسبات التي حصلت عليها من خلال استئثارها بقيادة السلطة منذ إنشائها في سنة 1994، والالتزام بالمسيرة السلمية واستحقاقاتها بما يتماشى مع ما يراه المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال ما أعلنه الرئيس محمود عباس في خطاب وجهه للشعب الفلسطيني على إثر تسلمه لنتائج الانتخابات التشريعية، حيث ذُكر بأنه رئيس منتخب وفق برنامج قائم على نهج المفاوضات والحل السلمي للصراع مع "إسرائيل"⁷⁹؛ وبين إصرار حركة حماس على حقها بممارسة صلاحياتها كأكبر كتلة برلمانية باتت بموجبها الحزب الحاكم، ومحاولة تنفيذ نهجها في إدارة السلطة بما يتوافق مع ما وعدت به ناخبها من الإصلاح السياسي، وعدم التنازل عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، ورفض الاعتراف بوجود "إسرائيل" كدولة على أي جزء من الأراضي الفلسطينية⁸⁰؛ فإن الفجوة اتسعت بين مشروعين هما أقرب للتناقض منهما إلى وجود نقاط مشتركة يمكن أن تساعد في دفع الحالة الفلسطينية المتردية سياسياً نتيجة الإخفاق في الحصول على أي مكسب لصالح القضية الفلسطينية. بموجب استحقاقات العملية السلمية بعد مضي ما يزيد عن 13 عاماً من تأسيس السلطة الفلسطينية، فضلاً عن التردّي الأمني وما يتبعه



من حالة الترددي على المستوى الاقتصادي نتيجة استثناء الفلتان الأمني، عوضاً عن الضغوط الدولية على نهج المقاومة خصوصاً في أعقاب أحداث أيلول/سبتمبر 2001 في نيويورك، وإعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الحرب على الإرهاب بطريقته وتصنيفه الخاص. وكان ذلك كله مدعاة للاحتكاك بين الحركتين وصولاً إلى المواجهة المسلحة.

وقد ساعد على الصدام جملة من الأحداث، كالتضييق المالي على الحكومة التي شكلتها حماس وسعي الرئيس محمود عباس إلى تزويد الأجهزة الأمنية التي أحكم سيطرته عليها بالأسلحة، ومن ذلك ما كشفته جريدة هآرتس Haaretz في 2007/6/7، من أن الرئيس عباس والمنسق الأمني الأمريكي كيث دايتون Keith Dayton طلباً من "إسرائيل" التصديق على أكبر شحنة أسلحة مصرية، تشمل عشرات العربات المدرعة، ومئات الصواريخ المضادة للدبابات، وآلاف العبوات الناسفة وملايين القطع من العتاد⁸¹. و"إسرائيل" بالطبع ما كانت لتوافق على ذلك، ولا حتى دايتون نفسه كان يمكن أن يسعى في أمر كهذا لو أن السلطة الفلسطينية كان في نيها استخدام هذا السلاح في التصدي للاحتلال.

وفي المقابل قام وزير الداخلية في حكومة حماس الأولى سعيد صيام بالمبادرة في 2006/4/20 إلى إنشاء قوة عسكرية ضاربة أطلق عليها اسم "القوة التنفيذية"، كان قوامها الأساسي من عناصر كتائب القسام، رداً على ما اعتُبر تمرداً من الأجهزة الأمنية⁸²، عوضاً عن أن الأجهزة الأمنية أصبحت طرفاً في الاحتجاجات التي اندلعت في وجه حكومة حماس بسبب الرواتب⁸³. وقد كان إنشاء هذه القوة سبباً إضافياً لتصاعد وتيرة تسخين الجبهة الداخلية الفلسطينية. حيث رفض الرئيس عباس هذا الإجراء ورأى أنه غير شرعي، كما عدّه ياسر عبد ربه، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مؤشراً ينذر بصراعات الساحة الفلسطينية بغنى عنها⁸⁴. كما عدته حركة فتح تصعيداً خطيراً باتجاه الفتنة وتشريعاً مباشراً للفوضى⁸⁵.



وفي السياق ذاته، قام الرئيس محمود عباس بجملة تعيينات لقادة أمنيين في الضفة والقطاع، كان أكثرها جديلاً قرار رئاسي صدر بتاريخ 2007/3/18 بتعيين النائب محمد دحلان مستشاراً وأميناً لسكر مجلس الأمن القومي الفلسطيني، حيث كانت مهامه تشمل ترجمة السياسات والتوجيهات، التي يقرها الرئيس، إلى برامج تنفيذية ومتابعة تنفيذها، وتقديم التوصيات والاقترحات لمجلس الأمن القومي بشأن استراتيجيات وخطط العمل، وهيكلية وموازنات الأجهزة الأمنية لإقرارها. ومن مهامه أيضاً تطوير البرامج والخطط الخاصة بإعادة بناء الأجهزة الأمنية، ومتابعة تنفيذها مع كافة الأجهزة، ورفع تقارير دورية حول مستوى الإنجاز. وتنظيم وتطوير والإشراف على العلاقات الدولية الخاصة بقضايا الأمن القومي⁸⁶. علماً أن هذا التعيين مثير للجدل لأن القانون الأساسي الفلسطيني يحظر على عضو التشريعي تولي أي منصب في السلطة التنفيذية ما عدا منصب الوزير⁸⁷.

إضافة إلى ذلك، تزايدت الضغوط الخارجية من خلال التضيق على السلطة الفلسطينية بقيام "إسرائيل" بحجب أموال الضرائب وارتفاع وتيرة الاعتقالات والاعتقالات والتضييق من خلال عشرات الحواجز، بهدف إسقاط الحكومة التي شكلتها حماس. كما هددت اللجنة الرباعية بوقف المساعدات عن السلطة في حال رفضت الحكومة الفلسطينية، خلال فترة شهرين أو ثلاثة أشهر، الشروط التي وضعتها "إسرائيل" وتبنتها الرباعية والتي نصت على الاعتراف بـ "إسرائيل" ونبد العنف والالتزام بالاتفاقيات التي تخص المسيرة السلمية والتي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية⁸⁸.

كما أن كشف العديد من الاجتماعات والمداولات التي كانت تجري في الخفاء تحت ستار حماية العملية السلمية عن طريق إسقاط حكم حماس، كان كفيلاً بانفجار الوضع الداخلي الفلسطيني.

ومن ذلك ما كشفته جريدة الصندي تايمز The Sunday Times حول اجتماع عقد في الفترة ما بين الثامن والتاسع من شهر شباط/ فبراير 2006 بين مسؤولين



إسرائيليين وفلسطينيين في تكساس في الولايات المتحدة ترأسه إدوارد دجرجيان Edward Djerejian السفير الأمريكي السابق في "إسرائيل"، حيث تمت مناقشة السبل اللازمة لتهميش حركة حماس⁸⁹. وما نشرته أيضاً جريدة نيويورك تايمز The New York Times عن خطة أمريكية إسرائيلية تهدف إلى عزل السلطة الفلسطينية، والتسبب بمعاناة الشعب الفلسطيني لإجباره على إسقاط حكومة حماس⁹⁰. كما كان هناك تقرير كتبه وولف راينهاردت Wolf Reinhardt معلق جريدة دي يونجا فلت الألمانية Die Junge Welt في 2007/6/14، اتهم فيه الرئيس بوش بالتخطيط منذ فترة طويلة لتفجير الأوضاع الداخلية الفلسطينية، وبتحريض تيار داخل حركة فتح على القيام بتصفيات جسدية لقادة الفصائل العسكرية لحركة حماس. مستنداً في ذلك على اعتراف لكيث دايتون أدلى به أمام جلسة استماع في لجنة الشرق الأوسط بالكونجرس الأمريكي أواخر أيار/مايو 2007، بين فيه وجود تأثير قوي للولايات المتحدة على تيارات فتح كافة، مشيراً إلى أن الأوضاع ستنفجر قريباً وبلا رحمة في قطاع غزة⁹¹. وكان أيضاً هناك ما أورده ديفيد روز David Rose في مجلة فانيتي فير Vanity Fair الأمريكية، من أن المجلة تملك وثائق سرية أثبتت صحتها مصادر أمريكية وفلسطينية، وهي تكشف عن خطة خفية اعتمدها بوش وتولت تنفيذها وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice ونائب مستشار الأمن القومي إليوت أبرامز Elliott Abrams للتحريض على حرب أهلية فلسطينية. حيث قضت الخطة بأن تكون القوات التي يترجمها محمد دحلان، والمدعومة بأسلحة حديثة تم تزويدها بها بناء على أوامر من الولايات المتحدة، بمنزلة القوة التي تحتاجها فتح للقضاء على الحكومة المنتخبة ديمقراطياً بقيادة حماس. غير أن الخطة السرية بحسب ما يورد تقرير روز أتت بنتائج عكسية، إذ قام مقاتلو فتح المدعومين من الولايات المتحدة عن غير قصد باستفزاز حماس للاستيلاء الكامل على غزة⁹².

لم تفلح كل المحاولات والجهود التي بذلت ابتداءً من وثيقة الأسرى وانتهاءً باتفاق مكة للحؤول دون وقوع الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد



أسفرت الأحداث الأخيرة في قطاع غزة وفي أعقاب 13 هدنة بين حركتي حماس وفتح خلال 15 شهراً، والتي انتهت بسيطرة حماس عسكرياً على القطاع، عن مقتل 161 فلسطينياً، بينهم 41 مدنياً، من ضمنهم 7 أطفال و 11 امرأة. فيما أصيب أكثر من 700 مواطن بجراح، أصيب العشرات منهم بإعاقات دائمة، علماً أن فترة الـ 15 شهراً من الصراع بين الطرفين، والتي بدأت في 2006/4/22، شهدت مقتل 350 شخصاً، بينهم 20 طفلاً و 18 امرأة، وإصابة 1,900 آخرين.⁹³

3. خطة المنسق الأمني الجنرال كيث دايتون:

انطلقت مهمة الجنرال الأمريكي كيث دايتون من حيث انتهى سلفه الجنرال وليام كيب وارد William E. "Kip" Ward أول قائد للفريق الأمني الأمريكي الذي تعطلت مهمته في أعقاب الانسحاب الأحادي من قطاع غزة، الذي قام به شارون في سنة 2005.

تركزت مهمة الوفد الأمني الأمريكي، والذي كان في عداده عدد من الضباط الكنديين والبريطانيين والأترك، على إعادة تأهيل وإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي لم تكن تحت سلطة الرئيس ياسر عرفات قادرة على إنجاز التماسك الداخلي، في ضوء افتقارها إلى مهمة أمنية واضحة أو فاعلة، بحسب قول دايتون. إضافة إلى بناء الأرضية المناسبة لمرحلة تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال إقامة دولة فلسطينية تلبى طموح الشعب الفلسطيني وتحفظ في ذات الوقت أمن "إسرائيل"، وهو ما كان بمثابة قناعة شخصية لدايتون من منظور المصلحة القومية الأمريكية⁹⁴.

كان عنصر المقاومة الفلسطينية هو الهدف الأول لمهمة دايتون، بوصفها "إرهاباً" يجب تصفيته كأساس لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة، وهو الأمر الذي تفاخر دايتون بإبرازه خلال محاضراته حول مهمته في الشرق الأوسط في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute for Near East Policy من خلال ما نقله على لسان ضابط فلسطيني كبير حين خاطب خريجي مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن، بقوله:



أنتم يا رجال فلسطين قد تعلمتم هنا كيف تحققون أمن وسلامة الشعب الفلسطيني. أنتم تتحملون المسؤولية عن الشعب ومسؤولية أنفسكم. لم تأتوا إلى هنا لتتعلموا كيف تقاتلون إسرائيل، بل جئتم إلى هنا لتتعلموا كيف تحفظون النظام وتصونون القانون، وتحترمون حقوق جميع مواطنيكم، وتطبقون حكم القانون من أجل أن تتمكن من العيش بأمن وسلام مع إسرائيل⁹⁵.

كما أن هذا الأمر كان جلياً من خلال ما ذكره جيم زانوتي Jim Zanotti، في دراسة حول "الدعم الأمني الأمريكي للسلطة الفلسطينية"، نشرها مركز خدمة الأبحاث التابع للكونجرس الأمريكي Congressional Research Service وترجمها مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، من أن الالتزامات الأمنية المنوطة بالسلطة الفلسطينية هي التالية⁹⁶:

1. وضع حد لكل أشكال العنف وأعمال الإرهاب، وبذل جهود محسوسة لاعتقال وتوقيف كل الأفراد والجماعات المتورطين في تنفيذ أو تخطيط أعمال عنف ضد الإسرائيليين في أي مكان.
2. إطلاق جهاز الأمن الفلسطيني المعاد بناءه عمليات مستمرة وهادفة لمواجهة كل المتورطين في الأعمال الإرهابية وتعطيل القدرات والبنية التحتية الإرهابية. وهذا يشمل على المباشرة بسحب السلاح الغير شرعي وتوحيد سلطات قوى الأمن الفلسطينية بمناى عن الإرهاب والفساد.
3. توحيد جميع التنظيمات الأمنية الفلسطينية في ثلاثة هيئات ترفع تقاريرها إلى وزارة الداخلية.

قدم الجنرال كيث دايتون، منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، الإرشاد لمديرية الأمن العام الأردنية (JPSD) ولمتعاقدين دوليين بهدف تأمين الرعاية والتمويل الأمريكيين لإجراء التدريب بالأسلوب الدركي وليس العسكري للعناصر الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية⁹⁷.



وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007، تركز اهتمام دايتون وفريقه الأمني في الضفة الغربية من خلال تدريب عناصر الحرس الرئاسي التي بلغ تعداد عناصرها المدربة 400 عنصر بحلول شهر تموز/ يوليو 2009، بالإضافة إلى 1,700 عنصر من الأمن الوطني.

لقد كانت مهمة دايتون الأمنية جزءاً من عملية دعم أمني أمريكي للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو، اقتصر ما قبل العام 1996 على رواتب العسكرين الفلسطينيين ومعدات عسكرية غير قاتلة بقيمة لم تتجاوز خمسة ملايين دولار، لترتفع إلى ملايين الدولارات بعد سنة 1996 نتيجة تصاعد عمليات حركة حماس⁹⁸.

يرى دايتون أن مجموع عناصر قوات الأمن الفلسطينية التي سيتم تدريبها في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن برعاية أمريكية هو عشرة فيالق أي حوالي خمسة آلاف جندي، (فيلق واحد لكل محافظة من المحافظات التسعة في الضفة الغربية، والعاشر يشكل احتياط استراتيجي). ستعمل على حفظ النظام وتعطيل الشبكات "الإرهابية" في الضفة الغربية (التي يبلغ عدد سكانها حوالي مليوني ونصف نسمة) إلى جانب القوات الأمنية الموجودة حالياً⁹⁹.

لقد أشار دايتون في محاضراته أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، إلى أن التغيير الذي أحدثه برنامجه لتأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية دفع ضباطاً في الجيش الإسرائيلي إلى سؤاله "كم من هؤلاء الرجال الجدد تستطيع أن تصنع، وبأية سرعة، لأنهم الوسيلة التي ستؤدي إلى رحيلنا عن الضفة الغربية"¹⁰⁰. وهو ما يفسر في أي اتجاه تسير مهمة دايتون في إقناع الجانب الإسرائيلي بأن الولايات المتحدة حريصة على الأمن الإسرائيلي بهدف إقناع "إسرائيل" بالمضي قدماً في عملية التسوية في الشرق الأوسط من منظور أمريكي.



4. تعزيز التنسيق الأمني في الضفة الغربية في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة؛

مع سيطرة حركة حماس بالقوة على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007، وقيام حكومة تسيير أعمال في الضفة الغربية برئاسة سلام فياض، تم تمهيد الطريق أمام اتساع التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية و"إسرائيل"، من جهة، وبين السلطة ومكتب التنسيق الأمني في الولايات المتحدة، من جهة أخرى. وقد ذكرت جريدة يديعوت أحرنوت Yedioth Ahronoth في مطلع أيلول/ سبتمبر 2007 أنه في شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2007 اعتقلت أجهزة أمن السلطة في الضفة أكثر من ألف من عناصر حماس¹⁰¹.

وفي 2007/9/26 عثرت الأجهزة الأمنية الفلسطينية على صاروخين من طراز "قسام" في بلدة بيت جالا القريبة من مدينة بيت لحم. وأعلن قائد منطقة بيت لحم العميد أبو يوسف الهدار أن الصاروخين "كانا جاهزين للإطلاق"¹⁰².

وقالت حركة حماس في بيان صادر عنها في 2007/11/24 في الضفة الغربية: "إن التنسيق الأمني على كل المستويات هو مسمى خادع لإخفاء التفاصيل الخيانية، وهو عمالة مكشوفة تمارسها الأجهزة الأمنية الفلسطينية خدمة للاحتلال ومساعدة له في ضرب المقاومة"، ودعت حماس عناصرها لاتخاذ أعلى درجات الحيطة والحذر في أقوالهم التي يدلون بها لدى الأجهزة الأمنية، التابعة للسلطة في رام الله، مؤكدة أن "عليهم التعامل في الجانب المعلوماتي مع محققي السلطة كما يتعاملون مع العصفير (المخبرين) في سجون الاحتلال، فلا فرق في حرمة منح المعلومات إلى المحتل وحرمة نقلها إلى الذي يتعامل معه، ويقدمها له على طبق من ذهب كمحققي السلطة "العصفير" بطريقة جديدة"¹⁰³.

وأشاد تقرير لجهاز الشاباك الإسرائيلي، نُشر في أوائل سنة 2008، بجدية عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وبأنها تمكنت من مصادرة 120 قطعة سلاح، وكشفت



مختبراً لإعداد المتفجرات، كما أطاحت بعدد من مديري الجمعيات الخيرية¹⁰⁴. ونوه العقيد يواف مردخاي Yoav Mordechai، رئيس الإدارة المدنية بالضفة الغربية، بأن التنسيق الأمني مع السلطة في الضفة آخذ بالاتساع، وأن هناك لقاءات تُعقد بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين، لافتاً النظر إلى أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية أعادت خمسين إسرائيلياً دخلوا المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة¹⁰⁵. وتحدث مردخاي بشكل أوضح، في وقت لاحق، عن طبيعة الحرب التي تخوضها السلطات الإسرائيلية بالتنسيق مع السلطة في رام الله عندما قال "إننا نخوض معركة حقيقية ضدّ تنظيم حركة حماس المدني والاجتماعي، ونعمل حالياً بكل طاقنا وبقوة ضدّ كل مؤسسات حماس على اختلافها: المدنية والعسكرية في الضفة الغربية"؛ مؤكداً أن التنسيق هو تنسيق مباشر إسرائيلي - فلسطيني¹⁰⁶.

وقد أوضح يوفال ديسكن Yuval Diskin، رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية، في اجتماع للحكومة الإسرائيلية أن "التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية في الضفة جيد جداً، خاصة في محاربة الإرهاب وإغلاق المؤسسات". ولم ينفِ رياض المالكي ذلك، وأكد على أنه "لا يوجد سبب يمنع التعاون الأمني، والذي هو مهم جداً" على حد قوله¹⁰⁷.

ومنذ ذلك الحين، واستكمالاً لتدعيم التنسيق الأمني، ذكر جيم زانوتي، في دراسة حول "الدعم الأمني الأمريكي للسلطة الفلسطينية"، أنه تمّ تحويل حوالي 161 مليون دولار من الأموال الأمريكية عبر حساب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض القانون التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، مع تسارع نطاق الدعم الأمني الهادف إلى برنامج تحويل وإصلاح القطاع الأمني في السلطة الفلسطينية (وهو جزء من خطة التنمية والاصطلاح الفلسطيني 2008-2010 التي تبغي مساعدة السلطة الفلسطينية وتحضيرها لتنفيذ التزاماتها بموجب خريطة الطريق)، وقد قدمت المساعدة تحديداً إلى وزارة الداخلية الفلسطينية، والحرس الرئاسي، وقوات الأمن الوطني. هذا إضافة إلى 109 ملايين دولار وافق الكونجرس (الأمريكي) على تقديمها في حزيران/



يونيو 2009 لتغطية نفقات إضافية تبعاً لقانون رقم 2346 (2009)؛ كذلك طلبت إدارة باراك أوباما Barack Obama مبلغ مائة مليون دولار من الميزانية الأمريكية عبر حساب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض القانون لدفع مصاريف احتياجات العام 2010¹⁰⁸.

وقد تواصلت جهود الدعم الأمريكي للأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة، وتزاحم وتداخل التنظيمات الأمنية المتعددة التابعة للسلطة الفلسطينية، والافتقار إلى سلطة مركزية. وركز الاتحاد الأوروبي جهوده على إصلاح وتدريب وتجهيز الشرطة المدنية والقطاع القضائي عبر برنامج دعم الشرطة المدنية الفلسطينية الذي يقوم به مكتب تنسيق الشرطة المدنية الأوروبية لمساعدة الشرطة الفلسطينية التابع للاتحاد الأوروبي في رام الله¹⁰⁹.

وذكرت مجلة New Europe الأسبوعية أن مكتب تنسيق الشرطة المدنية الأوروبية لمساعدة الشرطة الفلسطينية أطلق عمليات التدريب والتجهيز في آب/أغسطس 2007 بميزانية تبلغ 55 مليون دولار أمريكي¹¹⁰.

قد يبدو صعباً تقييم أثر الجهود الأمريكية على الساحة الفلسطينية نتيجة تداخل الأدوار التي تلعبها أطراف عديدة. ومن هنا لا يمكن القول إن الهدوء الأمني في الضفة الغربية هو نتيجة الدور الأمريكي وحده، بل إن الهدوء الأمني في الضفة ربما تأثر بسيطرة حماس على قطاع غزة، أو بإدراك الفصائل الفلسطينية الأخرى بضرورة التهدئة، خصوصاً بعد سنوات من انتفاضة الأقصى التي أدت إلى استشهاد المئات من الفلسطينيين وجرح واعتقال الآلاف منهم¹¹¹.

واتهمت حركة حماس في 2008/4/7 الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية بإشراك محققين إسرائيليين وأمريكيين خلال التحقيق مع نشطاءها المعتقلين في سجون السلطة. وقال فوزي برهوم، الناطق الرسمي باسم حركة حماس في مؤتمر



صحفي عقده بمدينة غزة: ”من خلال متابعتنا لملف الاعتقال السياسي في الضفة الغربية، وشهادات المعتقلين السياسيين من أبناء حماس وطرق وأساليب وآليات التحقيق... ثبت بشكل قاطع أن الأطقم المكلفة بالتحقيق مع رموز وأبناء وأنصار حركة حماس وكتائب القسام في سجون عباس وفيات هي أطقم تحقيق فلسطينية إسرائيلية وأمريكية“. وحمل برهوم الرئيس محمود عباس وسلام فياض المسؤولية الكاملة القانونية والأخلاقية عن وفاة الشيخ مجد البرغوثي، الذي توفي وهو محتجز لدى جهاز المخابرات العامة، وعن حياة كل المعتقلين السياسيين في سجون السلطة وحكومة فياض¹¹².

كما حملت لجنة تقصي حقائق برلمانية محايدة السلطة وجهاز المخابرات العامة ومسؤوليه المسؤولية عن وفاة مجد البرغوثي. وشكك تقرير اللجنة صراحة في الأسباب التي ساقها تقرير الطب الشرعي بشأن الوفاة وأسبابها، لافتاً إلى أن تضخم عضلة القلب قد يكون أحد الأسباب التي لم تذكر لكنه لم يقدم بعد أربعين يوماً أسباباً قاطعة ونهائية للوفاة¹¹³.

إلا أن تقرير النائب العام الذي تسلمته رئاسة السلطة في 2008/4/8 بخصوص خلاصة التحقيقات في ملابسات وفاة مجد البرغوثي، أكد أن سبب الوفاة المباشر بأنه وفاة طبيعية سببها مرض مزمن، مضيفاً أن الكدمات الظاهرة على الجثة ليست سبباً للوفاة أو لتسريعها. في حين عدت الرئاسة البرغوثي شهيداً، وأوعزت إلى حكومة فياض من أجل الاستمرار في صرف راتبه بالكامل¹¹⁴.

وفي 2008/4/28 أعلن جهاز المخابرات التابع للسلطة الفلسطينية في محافظة بيت لحم، في بيان، أنه ضبط كمية كبيرة من السلاح والمتفجرات بحوزة ”مجموعة تابعة لحركة حماس“. وقال البيان: ”إن هذه الأسلحة تعود لمجموعات تهدف من خلف تخزينها إلى زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي“. من جهتها، أكدت حماس، أنها لا تتفق بمصادقية الأجهزة الأمنية لأنها ”تعمل لصالح الاحتلال، وتمثل الشرطي الذي



يحرص مشروع الاحتلال بأجندة خارجية“. ولم يستبعد فوزي برهوم، أن يكون هذا الإعلان فبركة إعلامية من قبل الأجهزة الأمنية هدفها تصعيد عملية الاعتقال بحق عناصر حماس في الضفة الغربية واستهداف مؤسسات الحركة. وقال أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب القسام: ”إن هذه الممارسات تصب في مصلحة الاحتلال الإسرائيلي، وتدرج ضمن التنسيق الأمني وتطبيق خريطة الطريق“¹¹⁵.

من جانبها، جددت حركة الجهاد الإسلامي، رفضها لممارسات السلطة في رام الله، وأن تكون الأجهزة الأمنية الفلسطينية حارسة لأمن الاحتلال الإسرائيلي. وشدد الشيخ خضر حبيب، القيادي في الحركة على أن هذا السلاح شرعي ونظيف ويجب الدفاع عنه وحمائته، وعدم المساس به. وأشار حبيب، إلى أن هذه الممارسات لا تخدم شعبنا ولا تخدم سوى الاحتلال وقال: ”إننا أعلننا على الملأ وفي أكثر من مرة وموقف، رفضنا لهذه الممارسات جملة وتفصيلاً، ودعونا لوقفها“¹¹⁶.

وفي 2008/7/1 تمكن علاء أبو الرب القائد العسكري في الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي من النجاة من عملية اغتيال إسرائيلية، واتهمت الحركة أجهزة الأمن الفلسطينية بالتنسيق مع ”إسرائيل“ أمنياً لاعتقال ناشطيها. وطالبت حركة الجهاد بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي والتوقف عن عمليات الملاحقة والمطاردة التي تقوم بها أجهزة أمن السلطة بحق قادة الحركة ومجاهديها وكوادرها في الضفة الغربية. وذكرت أنه لا يخلو يوم من عملية اعتقال أو مطاردة كان آخرها محاصرة علاء أبو الرب من قبل أجهزة الأمن في إحدى البنايات، ”وبفضل الله تمكن من الإفلات، لكن الوحدات الخاصة الصهيونية أكملت الدور ونصبت له كميناً“. واعتبرت ملاحقة أبو الرب من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية ثم قيام الجيش الإسرائيلي بنصب كمين له تأكيداً على استمرار التنسيق الأمني¹¹⁷.

وفي مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2008، أظهر تقرير لوزارة الداخلية الإسرائيلية، نشرته جريدة جيروزاليم بوست The Jerusalem Post مدى الرضا الإسرائيلي عن



التعاون الأمني مع السلطة في رام الله. وجاء في التقرير ”إن التنسيق الأمني لم يسبق له مثيل من خلال جهد صادق من جانب السلطة الفلسطينية“. وأشار إلى أن التنسيق وصل إلى مستويات عالية حيث انعقد 247 لقاء منذ بداية 2008 وحتى نشر التقرير بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين. وقد سمحت ”إسرائيل“ بافتتاح عشرين مركزاً للشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية¹¹⁸.

وفي مقال تحت عنوان ”حرب كانون الثانية“، في إشارة إلى موعد الانتخابات الرئاسية الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 2009، كشف ناحوم بارنيك Nahum Barnea، كبير المحللين في جريدة يديعوت أحرونوت، النقاب عن تفاصيل اجتماع عُقد بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين، والذي حصل على محضره من مصادر أمنية، قال إنها رفيعة المستوى. وكتب بارنيك إنَّ أبا الفتح، قائد الأمن العام والقوة العسكرية الفلسطينية، قال خلال الاجتماع: ”ليس هناك خصام بيننا، لدينا عدو مشترك، حركة حماس، نحن نتحرك ضد حماس الآن أيضاً في رمضان“. وتابع:

أنا سأفعل اليوم كل ما أستطيعه حتى أمنع العمليات، أنتم تدركون أننا أفضل من السابق أنتم تمدحون ذلك، بفضل عملياتنا أصبحتم أقل حاجة لقواتكم، يجري هنا صراع كبير استعداداً لشهر كانون الثاني. أبو مازن يقود خط السلام وعليكم أن تعززوا وضعه، أطلقوا سراح السجناء الأحداث، لأنَّ هذا هام جداً ارفعوا الحواجز ولتزيلوا المستوطنات، أنا اطلب إرسال سرية من أريحا إلى الخليل. أنا أعرف أن هناك مشكلة في الخليل مع المستوطنين ونقاط احتكاك، ليست لدي أية نية للدخول إلى هناك. القوة ستعمل في القرى جنوبي جبل الخليل.

ورد الضابط الإسرائيلي العميد كيفون بالقول: ”أنا سعيد بذلك، وعلى قادة الأولوية أن يلتقوا ويتفقوا حول ذلك“¹¹⁹.

ووفق محضر الجلسة السرية قال رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية مجيد فراج:



نحن في معركة صعبة جداً، هناك مثل بالعربية: البحر من أمامنا والعدو من ورائنا، ونحن لا نملك حتى بحراً. قررنا خوض الصراع حتى النهاية، حماس هي العدو، قررنا شن حرب عليها وأنا أقول لكم لن يكون أي حوار معهم فمن يريد أن يقتلك عليك أن تبكر بقتله. أنتم توصلتم إلى هدنة معهم أما نحن فلا.

وزاد فراج:

الآن نقوم بتولي أمر كل مؤسسة حماسية ترسلون اسمها إلينا، أعطيتمونا في الآونة الأخيرة أسماء 64 مؤسسة وقد انتهينا من معالجة 50 منها، بعض هذه المؤسسات أغلقت وفي البعض الآخر استبدلنا الإدارة. كما وضعنا أيادينا على أموالهم (إسرائيل حولت للسلطة 150 حساباً بنكياً يشتهه بعلاقتها بالتنظيمات الإرهابية. السلطة أغلقت 300 حساب) ¹²⁰.

وفي 2008/10/25 سمحت "إسرائيل" للسلطة الفلسطينية بنشر قوات أمنية إضافية في مدينة الخليل قوامها الرسمي 550 عنصراً، لكن ضمن قواعد أمنية جديدة مختلفة عن تلك التي توصل إليها الجانبان في اتفاقات أو سلو ¹²¹.

لكن "إسرائيل" ألغت عملياً تلك الاتفاقات عندما أعادت احتلال جميع مناطق الضفة في أثناء الانتفاضة الأخيرة. ولدى استئناف الجانبين المفاوضات حول إعادة نشر قوات الأمن الفلسطينية في المناطق "أ" التي تشمل المدن الرئيسة وبعض البلدات، أبلغت "إسرائيل" الجانب الفلسطيني أن قواتها ستدخل تلك المناطق وقتما تشاء، وليس وفق الاتفاقات السابقة ¹²².

وحسب مصادر مطلعة، توصل الجانبان إلى تفاهم يقوم على أن يبلغ الجانب الإسرائيلي نظيره الفلسطيني، لدى دخول قوات أمن إسرائيلية هذه المناطق، قبل فترة زمنية مناسبة وكافية لانسحاب قوات الأمن والشرطة الفلسطينية من الشوارع إلى مواقعها. وحسب المصادر نفسها، فإن "إسرائيل" سمحت بإعادة تسليح قوات الأمن الفلسطينية وتدريبها، ولو بحدود ضيقة ضمن القواعد الجديدة ¹²³.



وفي 2008/11/24 وافق وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك على طلب السلطة الفلسطينية لنشر مئات من أفراد الشرطة الفلسطينية في مدينة بيت لحم، ولكنه أعلن أن المسؤولية "الأمنية" العامة حول المدينة ستبقى بيد الاحتلال¹²⁴.

وفي سياق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، ادعت جريدة معاريف Maariv الإسرائيلية في 2009/5/12 استناداً إلى وثيقة أُعدت في مكتب وزارة الخارجية الإسرائيلية، أن عناصر فلسطينية رفيعة المستوى ضغطت على "إسرائيل" بشكل كبير لإسقاط حكم حماس في قطاع غزة، ورأت معاريف أن هذه هي المرة الأولى التي يُكشف فيها النقاب عن وثيقة رسمية إسرائيلية تتحدث بهذا الشأن¹²⁵. ورأى فوزي برهوم ما نشرته معاريف بمثابة "كشف النقاب عن حجم التآمر على حركة حماس والشعب الفلسطيني" وتوعد بأن الحركة ستعزل وتفضح "كل من ينسق ويطلع مع الاحتلال الصهيوني حمايةً لمصالحه على حساب مصالح شعبنا الفلسطيني"¹²⁶.

في المقابل نفت السلطة الفلسطينية ما أورده معاريف، وقال مسؤول في السلطة (لم يكشف عن اسمه) إن الرئيس عباس أدان العدوان على غزة إدانة مطلقة. وحذر المسؤول من أساليب "إسرائيل" في تعميق شكوك وخلافات الفلسطينيين الداخلية على أبواب الحوار¹²⁷.

تطورت العلاقة بين الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة وعناصر حماس المسلحة في الضفة إلى الأسوأ؛ وأخذت تتجه نحو الصدام المسلح، ففي 2009/5/31 وقع اشتباك بين مجموعة مسلحة من كتائب القسام والأمن الفلسطيني في مدينة قلقيلية، أدت إلى مقتل ثلاثة من أفراد الأجهزة الأمنية، فيما قتل آخرون من كتائب القسام تحصناً في بناية في المدينة. وقال أبو عبيدة الناطق باسم الكتائب في غزة إن أجهزة السلطة تطارد هذه المجموعة منذ أكثر من أسبوع مؤكداً أن العملية تتم بتنسيق بين مخبرات الاحتلال



والأجهزة الأمنية للسلطة¹²⁸. ودعا أبو عبيدة ”كافة عناصر المقاومة بالضفة للوقوف بوجه أي محاولة تستهدف اعتقالهم وصددها ومقاومتها“، مشيراً إلى أن ”القسام لن تسمح بالمساس بمطاردتها وعلى كل من يطاردها أن ينتظر الرد والتصدي“¹²⁹.

وتعقيباً على الاشتباك، قال حسين الشيخ أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية ومسؤول التنسيق والارتباط مع الجناح الإسرائيلي إن خلية كتائب القسام في قلقيلية، تم تصفيتا لأنها كانت تهدد جميع الاتفاقيات والتفاهات التي تم التوصل إليها مع الطرف الإسرائيلي، كما أنها كانت تهدد الأمن في كل منطقة الشمال، حسب قوله. وأضاف الشيخ في حديثه لبرنامج الظهيرة في الإذاعة الإسرائيلية العامة، إنه تم ملاحقة مجموعة ”السمان“ التابعة لكتائب القسام بناء على معلومات استخباراتية محددة أدت إلى تصفية المجموعة¹³⁰.

من جانبها قالت حماس في بيان لها صدر في الضفة الغربية إن تلك ”الجرميمة لم تكن إلا في سياق الحرب المعلنة التي تشنها أجهزة عباس الأمنية على المقاومة في الضفة الغربية، ضمن التزام السلطة المعلن بتنفيذ الشق الأمني من خريطة الطريق والذي يدعو إلى محاربة المقاومة وتفكيك بنيتها التحتية، وهو ما تقوم به هذه الأجهزة برعاية وإشراف الجنرال الأمريكي دايتون“. وقال الناطق باسم حركة حماس إسماعيل رضوان إن استمرار سياسة التنسيق الأمني، وملاحقة المقاومة في الضفة يشكل ضربة واضحة لجهود الحوار الوطني الفلسطيني. وبين أن السلطة في رام الله وبشهادة مراكز حقوق الإنسان اغتالت الشهيدين عن سبق إصرار وترصد. ودعا النائب عن حماس يونس الأسطل ”المقاومة في الضفة ألا تستسلم للاعتقال أبداً، وأن تقاوم من يريد اعتقالها كمقاومة الاحتلال تماماً، ولا تتحرجوا في الدفاع عن أنفسكم مهما جندلتم من أذئاب الأمريكان“¹³¹.

ورد أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم، على اتهامات حماس، قائلاً: ”إن أذاليل الانقلابيين ومقولاتهم عن استهداف لسلح المقاومة لن ترهب أحداً، فسلح



هؤلاء الخارجين عن القانون أصبح الآن مستخدماً لقتل أبناء شعبنا وقواته الشرعية، وليس أدل على ذلك مما يحدث في غزة كل يوم ضد المناضلين الشرفاء على يد قوات الانقلابيين وأمراء حربهم هناك¹³².

وقال رئيس حكومة تصريف الأعمال سلام فياض: "أشعر بالأسف والأسى لما حصل، ولكننا لا نعتذر عنه، فقواتنا قامت بواجبها الوطني والسلطة الوطنية مصممة على فرض النظام العام وسيادة القانون"¹³³.

وكشف الناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية، اللواء عدنان الضميري، عن قيام الأجهزة الأمنية باعتقال مجموعات أمنية تابعة لحماس تعمل تحت اسم "جهاز مجد"، هدفها جمع ونقل المعلومات عن المؤسسات الأمنية التابعة للسلطة في الضفة، وقال إن هذه المجموعات اعترفت بتكليفها بتصوير مواقع أمنية فلسطينية لمهاجمتها واستهدافها في إطار مخطط لزعزعة الأمن والاستقرار في الضفة. واتهم الضميري قيادات حماس بممارسة التحريض العلني لمجموعاتها وعناصرها للقيام بأعمال هجومية على قوات الأمن الفلسطينية في الضفة، ورأى أن ما جرى في قلقيلية نتائج لهذا التحريض الذي تحاول حماس من خلاله جعل الأجهزة الأمنية العدو الأول لعناصرها. وأشار إلى أن "القانون ينص على أن أي سلاح يجب أن يكون مرخصاً في إطار القانون باعتبار أن السلطة هي سلطة واحدة وجسم واحد وقرار واحد، ولن نسمح بحالة انقسامية وتعزيز صورة الانقسام لأي فصيل كان أو تحت أي مسمى كان"¹³⁴.

واتهمت حركة فتح في قلقيلية، حركة حماس بتكديس السلاح لإثارة الفتنة والبلبلة في صفوف المواطنين ولخلق حالة من عدم الاستقرار لدى الأجهزة الأمنية في محافظة قلقيلية، معلنة وقوفها إلى جانب الأجهزة الأمنية في فرض الأمن والأمان والاستقرار في المحافظة، قائلة: "إنها لن تسمح ولا بأي شكل من الأشكال أن ينتقل ما جرى في غزة إلى أرض الضفة"¹³⁵.



وأكد خالد مشعل في خطاب له في 2009/6/25 أن ما يجري في الضفة إنما هو:

عملية سحق وحملة شاملة لاستئصال حماس وقوى المقاومة في الضفة الغربية لم يحدث مثيل لها منذ عام 1967، وتشمل إلى جانب الاعتقالات وتفكيك التنظيم، إغلاق المؤسسات المدنية والخيرية والتعليمية والإعلامية ولجان الزكاة والأندية، ووضع اليد عليها، وملاحقة أموال أسر الشهداء والمعتقلين!! وكما كان الجنرال دايتون ومن عملوا معه السبب الأهم في الانقلاب على حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت على أساس اتفاق مكة عام 2007، فإن ما يفعله دايتون اليوم والأجهزة الأمنية الفلسطينية التي بناها ويشرف عليها، يشكل العقبة الأكبر أمام نجاح المصالحة الفلسطينية. ويكفي أن تقرأوا محاضراته في معهد واشنطن يوم السابع من مايو/ أيار الماضي [2009] لتعرفوا خطورة ما يقوم به هذا الجنرال، وافتخاره ببناء رجال فلسطين الجدد، وتفكيكه للمقاومة في الضفة بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي¹³⁶.

كما برزت خلافات بين وزراء حركة فتح في حكومة فياض وبين فياض بسبب الاختلاف بين برنامج الحكومة وبرنامج فتح بحسب وزراء فتح، وهو دائماً ما حاولت أن توضحه فتح؛ بأن الاعتقالات التي تقوم بها الحكومة هي شأن حكومي وليس لفتح دخل فيه؛ وقال وزير الثقافة المستقيل من حكومة فياض إبراهيم أبراش إن فتح غير قادرة على اتخاذ قرارات في ما يجري في الضفة الغربية. جاء كلام أبراش تعقيباً على تصريحات الناطق باسم الأجهزة الأمنية في الضفة عدنان الضميري، وقال فيها إن "فتح لا تقرر في قضية الاعتقال السياسي" التي تجري على قدم وساق في الضفة. ورأى أبراش في تصريحات لموقع "فلسطين اليوم" أن "مشروع فياض هو الذي يُطبق في الضفة، وليس مشروع فتح". وشدد على أن "حكومة فياض تخضع في مشروعها الذي تنفذه في الضفة إلى اشتراطات خطة خريطة الطريق التي وافقت السلطة



الفلسطينية بموجبها على تشكيل لجنة أمريكية - إسرائيلية - فلسطينية رفيعة المستوى في الضفة تُعنى بشؤون التنسيق الأمني ومكافحة من يعرفون بالمتشددين¹³⁷.

وفي 2009/7/6 ذكرت جريدة جيروزاليم بوست أن إيهود باراك وافق على إدخال ألف رشاش ناري من نوع كلاشنيكوف لقوات الأمن الفلسطينية العاملة بالضفة الغربية. وأشارت الجريدة إلى أنه تمّ المصادقة على هذا الأمر بناءً على طلب تقدّمت به السلطة الفلسطينية، منوهة إلى أنه تمّ تحويل هذا النوع من الأسلحة بعد أن أجرى عليها الجيش الاختبارات الباليستية التي تُجرى على جميع الأسلحة التي تُحوّل للسلطة¹³⁸.

وتعقيباً على ما نشرته جريدة جيروزاليم بوست صرح عدنان الضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية بأن السلطة ليس لديها أية معلومات عن الموافقة الإسرائيلية وقضية الأسلحة التي تمّ إثارتها¹³⁹.

وتعقيباً على هذه الأنباء، قال النائب مشير المصري القيادي في حماس إن "هذا يأتي في إطار تطبيق خريطة الطريق التي يتفاخر بها عباس في واشنطن ويأتي في إطار ثمرات التنسيق الأمني التي تحدث في وضع النهار والتي تشكل عمالة مكشوفة مع العدو الصهيوني". ورأى المصري أن نقل البنادق يعد "جائزة ومنحة على مواقف فريق رام الله ويأتي للدور الأمني الصهيوني ضدّ قوى المقاومة وتحقيقها لما فشل العدو الصهيوني في تحقيقه"، لافتاً إلى أن هذا الدعم العسكري "يأتي في إطار دعم مشروع الجنرال الأمريكي كيث دايتون الذي يقود الأجهزة الأمنية بالضفة"¹⁴⁰.

ومن ناحية أخرى كشف اللواء دياب علي، قائد الأمن الوطني الفلسطيني، النقاب عن تخريج أربع كتائب بعد تدريبها ضمن برنامج إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وأوضح بأن العمل جارٍ على إعداد ست كتائب أخرى ليصل العدد إلى عشر كتائب ستوزع على جميع المحافظات الفلسطينية¹⁴¹.



وفي تطور لافت، ذكرت جريدة يديعوت أحرنوت أن قائد المنطقة الإسرائيلية الوسطى، اللواء آفي مزراحي Afy Mezrahe أجرى جولة تنسيق أمني في مدينة بيت لحم في 2009/9/23، وأشارت الجريدة إلى أن ثلاثة جيئات عسكرية إسرائيلية مجهزة بالمعدات وفيها مزراحي، وكبار ضباط مركز قيادته جابوا شوارع المدينة بمرافقة مركبات عسكرية تابعة للأمن الفلسطيني. ونقلت الجريدة عن مسؤولين فلسطينيين قولهم إن الجولة المشتركة أجريت في إطار التنسيق الأمني بين الجيش الإسرائيلي وبين الأجهزة الأمنية الفلسطينية من أجل مساعدة قائد المنطقة الجديد في التعرف على المنطقة. وتقل الجريدة عن مسؤولين أمنيين إسرائيليين أن "التعاون والتنسيق الأمني مع أجهزة الأمن الفلسطينية يجري على قدم وساق وبأفضل المستويات بشكل غير مسبوق". ويقول قادة عسكريون إسرائيليون إن: "أسباب الهدوء الأمني في الضفة هي التنسيق الأمني، وليس أقل من ذلك، النشاطات المتواصلة لأجهزة الأمن الفلسطينية ضد حماس"¹⁴².

من جهتها، انتقدت الحكومة المقالة جولة مزراحي ووصفت الحدث بـ"الإعلان الواضح لتبعية هذه الأجهزة للاحتلال واثمارها بأمره". ورأى طاهر النونو، المتحدث باسم الحكومة، أن مرافقة القوات الفلسطينية لقوات الاحتلال الإسرائيلي "خيانة لدماء الشهداء الذين لطالما تصدوا لهذه القوات الغازية التي كان يكلفها مثل هذا الدخول الدماء حتى صارت تتجول في أرضنا بهذه الطريقة السافرة وتحت حماية البنادق الفلسطينية التي تتغول على شعبنا وتنطلق في مواجهة المقاومين في جنين وطولكرم، وتغتال الشرفاء بينما تكون برداً وسلاماً وأمناً على الاحتلال وجنوده"¹⁴³.

انعكست تداعيات التنسيق الأمني، على الحوار بين فتح وحماس المستمر في القاهرة، وبعد جولات من الحوار تحت رعاية مصر، برزت عدة ملفات على طاولة الحوار من أهمها ملف الانتخابات، وملف المعتقلين، واللجنة المشتركة. إلا أن ملف الأمن، والتي تأتي في صميمه إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، يعدُّ من



الملفات الشائكة، حيث تبادلت حركتنا فتح وحماس الاتهامات بشأن دور الأجهزة الأمنية وما يجب أن تكون عليه من هيكلية وعقيدة مهنية.

فبعد سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف عام 2007، قال سعيد صيام، وزير الداخلية السابق، في مؤتمر صحفي في غزة في 2007/8/23:

لقد تجسّس جهازي الأمن الوقائي والمخابرات العامة على قدرات المقاومة من مواقع تدريب وتسليح وأفراد لتزويد جهات أمنية واستخبارية معادية صهيونية وغربية بهذه المعلومات، والتي أعقبها قصف العديد من المواقع والسيارات والبيوت التابعة للمقاومة... وتورط جهازى الوقائي والمخابرات في التنصت على قادة المقاومة والمطاردين للاحتلال من السياسيين والعسكريين وعلى رأسهم الشهيد عبد العزيز الرنتيسي والشهيد عدنان الغول والقائد محمد الضيف ومكتب حركة حماس في غزة الذي كان يتواجد فيه الشيخ أحمد ياسين.

كما كشف صيام النقاب عن "التنسيق الكامل والدقيق لجهاز الوقائي والمخابرات الفلسطينية مع جهات استخبارية صهيونية وأمريكية "سي آي ايه" و"إف بي آي" وأجنبية أخرى في غزة منذ سنة 1997، وتوفير المعلومات عن المقاومة، وتبادل معلومات دقيقة حول قيادات ومطاردين..."¹⁴⁴.

وأشار صيام إلى "تورط الأجهزة الأمنية في عمليات إسقاط جنسي وابتزاز لا أخلاقي لوزراء ونواب وقادة أجهزة وضباط ومسؤولين في أعلى دوائر صنع القرار الفلسطيني"، إضافة إلى "تورط عدد من مسؤولي فتح والمخابرات العامة وسفراء السلطة في فساد مالي وأخلاقي". كما كشف عن قيام جهاز المخابرات الفلسطيني بالعمل في الساحات العربية والإسلامية ضد مصالح هذه الدول وحركات المقاومة العربية والإسلامية وشخصيات ورجال مال ومنشآت مهمة، وأكد أنه "سيتم وضع هذه الدول في الصورة وتزويدها بهذه المعلومات الخاصة بها من خلال قيادة الحركة بالخارج"، لافتاً النظر إلى أنه قد تمّ البدء بإرسال هذه الوثائق للخارج¹⁴⁵.



وفي أيلول/ سبتمبر 2009 قدمت القاهرة للفصائل الفلسطينية ورقة مقترحات للحوار، واقترحت فيها تأليف لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي. وتتولى اللجنة مهمة إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية، شاملة موضوع الهيكلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تبدأ العملية باستيعاب ثلاثة آلاف عنصر في الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في قطاع غزة بعد توقيع اتفاق المصالحة مباشرة. ومن الواضح أن هذه المقترحات تراعي مطالب حركة فتح لجهة إبقاء السيطرة للرئيس عباس على اللجنة الأمنية، وحصر الإصلاح في المرحلة الأولى على قطاع غزة¹⁴⁶، وهو ما أبدت حماس تحفظها عليه، ذلك أن حماس دأبت على التمسك بضرورة أن تكون عملية إصلاح الأجهزة الأمنية مترامنة وشاملة في الضفة وغزة.

كما انعكس ملف التنسيق الأمني على ملف المؤتمر السادس لحركة فتح، حيث رفضت الحكومة المقالة السماح لأعضاء حركة فتح من مغادرة قطاع غزة إلى الضفة الغربية للمشاركة في المؤتمر؛ وربطت حماس مغادرة أعضاء فتح بالإفراج عن المعتقلين السياسيين من الحركة في سجون السلطة بالضفة الغربية. وقال ممثل حماس في لبنان أسامة حمدان خلال مؤتمر صحفي في 2009/8/2 في بيروت: "عدد المعتقلين في الضفة وصل إلى 1,143، من بينهم 878 من عناصر حماس يتعرضون لممارسات تعذيب متواصلة، فيما نقل العشرات منهم إلى المستشفيات بسبب ذلك، فضلاً عن وفاة عشرة منهم". واتهم حمدان السلطة الفلسطينية وحركة فتح بإفشال كل الجهود المصرية لإنهاء ملف المعتقلين مرة بعد أخرى وبحجج مختلفة كان آخرها بحسب حمدان "أن ما يجري جزء من التزامات منظمة التحرير الفلسطينية تجاه إسرائيل والمجتمع الدولي وفق خريطة الطريق، وأن هذه الاعتقالات تأتي في سياق التنسيق الأمني مع الاحتلال"¹⁴⁷.



خاتمة

منذ توقيع اتفاقات أوسلو سنة 1993، عملت السلطة لفلسطينية على تنفيذ كافة استحقاقات الملف الأمني؛ إذ شهدت عمليات المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال، انطلاقاً من الضفة والقطاع، انخفاضاً ملحوظاً. وعندما ردت حركة حماس على اغتيال القيادي في جناحها العسكري يحيى عياش عبر سلسلة من الهجمات في العمق الإسرائيلي، سارعت قوى إقليمية ودولية في 13/3/1996 إلى عقد مؤتمر في مدينة شرم الشيخ المصرية بهدف مكافحة "الإرهاب". وقامت السلطة الفلسطينية في أعقاب المؤتمر المذكور باعتقال الآلاف من عناصر وأنصار حماس وأغلقت العشرات من المؤسسات التابعة لها. غير أن جهود السلطة تلك لم يقابلها تطبيق الدولة العبرية لالتزاماتها حسب هذه الاتفاقات.

وفي أعقاب انتفاضة الأقصى سنة 2000 انخفضت وتيرة التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل"، وأفرجت الأجهزة الأمنية الفلسطينية عن المعتقلين لديها من الفصائل المعارضة. إلا أن إعلان الرئيس الأمريكي لمشروعه السياسي لتسوية الصراع في الشرق الأوسط المعروف بـ"خريطة الطريق" في سنة 2002 شكل محطة تمّ فيها استئناف التنسيق الأمني، وتصاعدت وتيرته مع وفاة رئيس السلطة ياسر عرفات. ومع انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة وفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية أوائل سنة 2006، تطورت عملية التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل". وأدى استلام الجنرال كيث دايتون الملف الأمني إلى ازدياد مسافة الخلاف بين حركة حماس وبعض الفصائل من جهة وبين السلطة وحركة فتح من جهة أخرى. وتُرجمت ذروة التناقضات بين الطرفين بعملية الحسم العسكري التي قامت بها حماس في قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007؛ مما عكس ازدياداً في عملية التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" والولايات المتحدة في الضفة الغربية.



ومع استمرار جولات الحوار الوطني في القاهرة برعاية مصرية، احتل ملف التنسيق الأمني أولوية لدى حماس؛ إذ اشترطت حماس إنهاء التنسيق الأمني من أجل نجاح الحوار؛ ذلك أنها ترى أن التنسيق الأمني يستهدف عناصر الحركة والمقاومة في الضفة الغربية، وهو ما أدى إلى وفاة العديد من معتقليها السياسيين في سجون السلطة. وقد ردت السلطة وحركة فتح بأن عملية التنسيق الأمني تأتي في إطار استحقاقات خريطة الطريق، ولا يمكن الرجوع عنها.



الهوامش

¹ رائد لافي، "الأمن الفلسطيني: طروحات الإصلاح"، جريدة الأخبار، بيروت، 2007/5/12.
² وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي، إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب/ أغسطس 1993)، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 16، خريف 1993، ص 177-178.

³ رائد لافي، مرجع سابق.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ المرجع نفسه.

⁷ محسن صالح، الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، سلسلة كتاب القدس (22) (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص 292.

⁸ المرجع نفسه، ص 292-293.

⁹ Stephen C. Pelletiere, " Hamas and Hizbollah: The Radical Challenge to Israel in the Occupied Territories," Strategic Studies Institute, United States Army War College, 10/11/1994, see:

<http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/display.cfm?pubID=196>

¹⁰ محسن صالح، الطريق إلى القدس، ص 293-294.

¹¹ "The Palestinian Authority: The Security Forces and Other Armed Elements," *The Estimate* newsletter, The International Estimate, Vol. XII, No. 21, 20/10/2000, see: <http://theestimate.com/public/102000.html>

¹² محسن صالح، الطريق إلى القدس، ص 294.

¹³ المرجع نفسه.

¹⁴ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، "الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية"، سلسلة تقارير (18)، أيلول/ سبتمبر 2008، انظر:

http://www.aman-palestine.org/Documents/Publication/18_SecurityRpt.pdf

¹⁵ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الأجهزة الأمنية الفلسطينية، موقع الجزيرة.نت، 2007/10/7، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CBA18E71-3C86-487D-8219-96250E453662.frameless.htm>

¹⁶ المرجع نفسه.

¹⁷ المرجع نفسه.

¹⁸ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مرجع سابق.

¹⁹ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق.



²⁰ المرجع نفسه.

Esther Pan, "MIDDLE EAST: Reorganizing the Palestinian Security Forces," ²¹

Council on Foreign Relations (CFR), 4/10/2005, see:

<http://www.cfr.org/publication/8081/>

Gal Luft, "The Palestinian Security Services: Between Police and Army," *MERIA* ²²

Journal, The Middle East Review of International Affairs (MERIA), Vol. 3, No. 2,

June 1999, see:

<http://meria.idc.ac.il/journal/1999/issue2/jv3n2a5.html>

²³ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق.

Husam Madhoun, The Palestinian Security Services: Past and Present, The ²⁴

Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy

(MIFTAH), 30/5/2006, see:

<http://www.miftah.org/Display.cfm?DocId=10400&CategoryId=21>

Gal Luft, *op. cit.* ²⁵

²⁶ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مرجع سابق.

²⁷ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق.

²⁸ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مرجع سابق.

Gal Luft, *op. cit.* ²⁹

³⁰ محسن صالح، الطريق إلى القدس، ص 295-296.

³¹ المرجع نفسه، ص 297-298.

³² المرجع نفسه، ص 298.

³³ محسن صالح، "المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن (2/1)"، مجلة البيان، عدد 132، كانون الأول/

ديسمبر 1998.

³⁴ محسن صالح، الطريق إلى القدس، ص 298.

³⁵ شكري الهزّيل، وكر شرم الشيخ والحساب المفتوح مع "حماس" منذ عام 1996 وحتى

العدوان على غزة 2008، جريدة مصر الحرة، 2009/1/2.

³⁶ محسن صالح، الطريق إلى القدس، ص 299-300.

³⁷ المرجع نفسه، ص 300.

³⁸ مجازر غزة نتاج الطبعي لخارطة طريق شرم الشيخ - العقبة، موقع مفكرة الإسلام، 2003/6/22،

انظر: <http://www.islammemo.cc/2003/06/22/2320.html>

³⁹ وثائق عربية/ دولية، النص الرسمي للبيان الذي أصدره الرئيسان حسني مبارك وبيبل كلينتون في

ختام "المؤتمر الدولي لصانعي السلام" الذي عُقد برئاستهما في شرم الشيخ في 1996/3/13، مجلة

الدراسات الفلسطينية، عدد 26، ربيع 1996، ص 240-241.

⁴⁰ المرجع نفسه.

⁴¹ محمد ياسين، نصار... عائلة الشهداء، موقع إسلام أون لاين، 2004/6/6، انظر:

<http://www.islamonline.net/arabic/famous/2004/06/article02.SHTML>



- 42 تقرير مشترك للمجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان ومركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، كانون الثاني/يناير 1997، انظر: <http://www.phrmg.org/arabic/monitor1997/january1997-4.htm>
- 43 المرجع نفسه.
- 44 محسن صالح، الطريق إلى القدس، ص 298-299.
- 45 المرجع نفسه، ص 302-303.
- 46 المرجع نفسه، ص 306.
- 47 جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2001/3/23.
- 48 المرجع نفسه.
- 49 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير النشاطات والتقرير المالي: 1 يناير - 31 ديسمبر 1997، انظر: <http://www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual%20report1997.pdf>
- 50 موقع دنيا الوطن، 2005/11/16، انظر: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-30700.html>
- 51 المرجع نفسه.
- 52 المرجع نفسه.
- 53 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 1998، انظر: <http://www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual%20report1998.pdf>
- 54 المرجع نفسه.
- 55 المرجع نفسه.
- 56 المرجع نفسه.
- 57 موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام - المكتب الإعلامي، انظر: <http://www.alqassam.ps/arabic/sohdaa5.php?id=62>
- 58 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 1999، انظر: <http://www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual%20report1999.pdf>
- 59 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2000، انظر: <http://www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual%20report%202000.pdf>
- 60 المرجع نفسه.
- 61 محسن صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001 (كوالالمبور: فجر أولونغ Fagar Ulung، وبروفشينايل إيغل تريدينغ أس.دي. أن. بي. أتش. دي. Professional Eagle Trading، 2002، Sdn. Bhd.)، ص 93.
- 62 الشرق الأوسط، 2001/6/17.
- 63 المرجع نفسه.
- 64 وكالة فلسطين برس للأنباء، 2005/3/7، انظر: <http://www.palpress.ps/arabic/modules.php?name=News&file=article&sid=5709>
- 65 المرجع نفسه.



- 66 خارطة الطريق، الجزيرة.نت، 2005/3/20:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC305C2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207.htm>
- 67 محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 71.
- 68 موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر:
<http://www.altawasul.com/MFAAR/important+documents/roadmap+plan/>
- 69 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال وانعكاساته على الوضع الفلسطيني، تقدير استراتيجي (15)، تموز/ يوليو 2009، ص 2.
- 70 محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، ص 72.
- 71 هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2004/11/11، انظر:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3998000/3998123.stm
- 72 خارطة الطريق، الجزيرة.نت، 2005/3/20.
- 73 جريدة الحياة، لندن، وجريدة القدس العربي، لندن، 2005/4/15؛ وانظر أيضاً: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، ص 72.
- 74 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال، ص 2.
- 75 المرجع نفسه، ص 3.
- 76 الجزيرة.نت، 2006/1/27، انظر:
<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=309407>
- 77 علي البطة، "تزايد نطاق عمليات القتل والختطف، الفلسطينيون يخشون من تفاقم "الفلتان الأمني" ... والأجهزة موضع اتهام"، موقع العربية.نت، 2005/6/15، انظر:
<http://www.alarabiya.net/articles/2005/06/15/13990.html>
- 78 محسن صالح (محرر)، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 14.
- 79 موقع عرب48، 2006/1/27، انظر:
<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=34415>
- 80 نص برنامج حركة حماس الانتخابي، موقع إسلام أون لاين.نت، 2006/1/14، انظر:
<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2006-01/14/article10b.shtml##1>
- 81 David Rose, "The Gaza Bombshell report," VANITY FAIR magazine, April 2008, see: <http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804>
- 82 جريدة الأيام، رام الله، 2009/4/21.
- 83 الشرق الأوسط، 2006/9/29.
- 84 محسن صالح (محرر)، صراع الإيرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 17-18.
- 85 الحياة، 2006/5/18.



⁸⁶ محسن صالح ووائل سعد، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 184.

⁸⁷ محسن صالح (محرر)، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 58.

⁸⁸ وائل سعد، الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 64-78.

⁸⁹ المرجع نفسه، ص 52.

⁹⁰ Steven Erlanger, "Us and Israelis are said to talk of Hamas Ouster," *The New York Times* newspaper, 14/2/2006, see:

http://www.nytimes.com/2006/02/14/international/middleeast/14mideast.html?_r=1&scp=1&sq=US+and+Israelis+are+said+to+talk%20of+Hamis+Ouster&st=cse

⁹¹ محسن صالح، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007، ص 77-78.

David Rose, *op.cit.* ⁹²

⁹³ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير: صفحات سوداء في غياب العدالة، 2007/10/9، انظر: http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/Gaza%20Conflict%209-10.pdf

⁹⁴ Kieth Dayton, Peace through Security: America's Role in the Development of the Palestinian Authority Security Services, The Washington Institute for Near East Policy, Soref Symposium, 7/5/2009, see:

<http://www.washingtoninstitute.org/templateC07.php?CID=456>

Ibid. ⁹⁵

Jim Zanotti, "U.S. Foreign Aid to the Palestinians," Congressional Research Service, ⁹⁶ 15/5/2009, see: <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf>

Ibid. ⁹⁷

Ibid. ⁹⁸

Ibid. ⁹⁹

Kieth Dayton, *op.cit.* ¹⁰⁰

¹⁰¹ جريدة الخليج، الشارقة (الإمارات)، 2007/9/6.

¹⁰² *The Jerusalem Post* newspaper, 27/9/2007.

¹⁰³ المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/11/24، انظر:

<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s70NpRsBq8%2fW7WfYoCQTmBpFiimLqbJn1Y4gfQQ9YLSBryC63RLxvYCFZr94LFyK0gJ%2b0pbOr308Ceug0NB%2fkCInc6mjZMyGf0HKQN9TuTc%3d>

¹⁰⁴ الحياة، والقدس العربي، 2008/1/8.

¹⁰⁵ جريدة الشرق، الدوحة (قطر)، 2008/1/24.



- 106 جريدة الدستور، عمان، 2008/9/13.
- 107 أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة، بي بي سي، 2008/10/19، انظر:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7678000/7678733.stm
- 108 Jim Zanotti, op.cit.
- 109 Ibid.
- 110 Ibid.
- 111 Ibid.
- 112 القدس العربي، 2008/4/8.
- 113 جريدة الحياة الجديدة، رام الله، 2008/4/4.
- 114 الحياة الجديدة، 2008/4/9.
- 115 جريدة فلسطين، غزة، 2008/4/29.
- 116 المرجع نفسه.
- 117 القدس العربي، 2008/7/2.
- 118 وكالة معا الإخبارية، 2008/12/2، انظر:
<http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=139209>
- 119 القدس العربي، 2008/9/22.
- 120 المرجع نفسه.
- 121 الحياة، 2008/10/26.
- 122 المرجع نفسه.
- 123 المرجع نفسه.
- 124 جريدة الغد، عمان، 2008/11/25.
- 125 وكالة سما الإخبارية، 2009/5/12، انظر:
<http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=42426>
- 126 وكالة قدس برس إنترناشيونال، 2009/5/13، انظر:
<http://www.qudspress.com/look/sarticle.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=60725&NrIssue=1&NrSection=3>
- 127 الخليج، 2009/5/13.
- 128 وكالة سما، 2009/5/31، انظر:
<http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=43775>
- 129 الحياة الجديدة، 2009/6/1.
- 130 جريدة فلسطين، 2009/6/1.
- 131 المرجع نفسه.
- 132 الحياة الجديدة، 2009/6/1.
- 133 المرجع نفسه.



¹³⁴ المرجع نفسه.

¹³⁵ المرجع نفسه.

¹³⁶ المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/6/25، انظر:

<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7kWVy32kmtobxLEgL1TwOX02%2b2EPTnhIkVD3DmkyHqYkg8MIYIGY5eO%2bvXcy5b0Kd0LEmZEF2dQSF0dt50%2baSLako4b%2bpvTDWcuDzKWB06o%3d>

¹³⁷ الحياة، 2009/6/22.

¹³⁸ القدس العربي، 2009/7/7.

¹³⁹ المرجع نفسه.

¹⁴⁰ القدس العربي، 2009/7/8.

¹⁴¹ القدس العربي، 2009/7/7.

¹⁴² وكالة سما، 2009/9/24، انظر:

<http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=51241>

¹⁴³ جريدة السبيل، عمان، 2009/9/26.

¹⁴⁴ موقع وكالة الأخبار الإسلامية (نبا)، القاهرة، 2007/8/23 : انظر:

<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc01.asp?DocID=106716&TypeID=1&TabIndex=1>

¹⁴⁵ المرجع نفسه.

¹⁴⁶ رائد لافي، "الورقة المصرية" آخر محاولة للحوار، الخليج، 2009/9/17.

¹⁴⁷ الجزيرة.نت، 2009/8/2، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E36AEB1-FEFD-4926-9F61-A17481AA57F0.htm>



هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على مسألة التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" خلال فترة رئاسة الراحل ياسر عرفات للسلطة. ثم يعرض للترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقات أوسلو، وما رافق ذلك من تشكيل الأجهزة الأمنية وتطورها، مروراً بالتنسيق الأمني في أعقاب مؤتمر شرم الشيخ حول "مكافحة الإرهاب"، وصولاً إلى فترة انقضاها الأقصى سنة 2000، وما تبع ذلك من تجديد للتنسيق الأمني. كما يتناول التقرير التنسيق الأمني في فترة رئاسة محمود عباس للسلطة، وما صاحب ذلك من إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومحاولات إحياء التنسيق الأمني وفق خريطة الطريق. ثم يعرض لخطة دابتون في أعقاب نتائج الانتخابات التشريعية بدايات سنة 2006، وتعزيز التنسيق الأمني في الضفة الغربية في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة.

وهذا التقرير هو الإصدار الحادي عشر من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | فاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

